الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

التخصص : اقتصاد دولي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الموسومة بـ :

الاقتصاد الجزائري واستراتيجية التنويع الاقتصادي

إعداد الطالبة:

– فليغة سمية

تحت اشراف:

– الأستاذة : د.أوضايفية حدة

أعضاء اللجنة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
د. بلارو علي	أ- محاضر - ب	رئيسا	20 أوت 1955 سكيكدة
د.أوضايفية حدة	أ- محاضر - أ	مشرفا ومقررا	20 أوت 1955 سكيكدة
أ. فرطاقي جابر	أ- مساعد - أ	ممتحنا	20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية : 2018/2017

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التنويع الاقتصادي و ضرورته في الاقتصاد الجزائري، خاصة بعد آثار الأزمة النفطية التي خلفتها على الاقتصاد الجزائري والتي كان لها انعكاسات على جميع المستويات. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري لا يزال بعيدا عن التجسيد الفعلي لاستراتيجية التنويع الاقتصادي رغم الإمكانيات والمقومات المتنوعة لإنجاح هذه الاستراتيجية.

الكلمات المفتاحية:

النفط ، الريع ، الآثار ، التنويع الاقتصادي ، الجزائر

Abridgement

This study focus on the importance of economic diversification and its contribution to the Algerian economy, especially after the effects of the oil crisis caused by the Algerian economy, which had effects at all levels. In this study, I found that the Algerian economy is still far from the actual embodiment of the strategy of economic diversification and despite the various possibilities and elements for the success of this strategy.

Key words:

Oil, Rents, Effects, Economic diversification, Algeria

إهـــــــداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك ... الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ... ونصح الأمة ... إلى نبي الرحمة ونور العالمين ... سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من علمني العطاء بدون انتظار ... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ... إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة السعادة ... إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير أبي العزيز

إلى رمز الحبي وبلسم الشفاء ... إلى القلب الناصع بالبياض ... إلى بسمة الحياة وسر الوجود ... أمي الغالية

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي ... إخوتي "يوسف – تقي الدين – محمد الأمين – جمال – هارون – أيوب– عبد الكريم" وإلى الأخ الكريم "خالد" وزوجته "شفيقة" والأميرة "جوري"

إلى شموع متقدة تنير ظلمة حياتي ... إلى من بوجودهن اكتسب قوة ومحبة لا حدود لها ... إلى من عرفت معهن معنى الحياة ... أخواتي إلى الأخت الكبيرة "فاطمة" وزوجها "مولود" وابنها المشاكس "عبد الرحمان" والكتكوتة "روان"

إلى الأخت المدللة "كوثر"

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي ... إلى من معهن سعدت وبرفقتهن في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير ... صديقاتي "صبرينة، نورة، غنية، نسيمة، مروة، سمية، ريمة، منيرة، أسماء، إيمان"

إلى كل طلبة ماستر الاقتصاد الدولي، دفعة 2018.

شكـــــر وتقديـــــر

بســـــم الله الرحمـــــن الرحيـــــــــم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

يا رب لا تدعني أصاب الغرور إذا نجحت ولا باليأس إذا فشلت

ذكرني بأن الفشل هو التجربة التي تسبق النجاح

ها نحن وبعون الله نقف على نهاية قطف ثمرة من ثمار الجد والاجتهاد

أردت من خلاله تقديم ولو القليل لأجل إثراء ذاكرة معرفتنا وتجسيد رؤانا المستقبلية.

نشكر الله عز وجل الذي قدرني على مواصلة المشوار الدراسي والتوفيق لإعداد هذه المذكرة نسأله عز وجل أن يجعله خالصا لوجهه وأن يوفقني لما يحبه ويرضاه في الدنيا والآخرة.

وبهذا أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المؤطر: أوضايفية حدة التي ساعدتني على إنجاز هذا العمل المتواضع، كذلك الأستاذة: بوشعور شريفة، وكذلك أشكركل من ساعدني في مكتبة جامعة قسنطينة.

الفهرس :

العناوين	الرقم
الفصل الأول : الاقتصاد الجزائري والنفط	01
المبحث الأول : الثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري	02
المطلب الاول : عموميات حول الثروة النفطية	02
المطلب الثاني : الاطار المفاهيمي للاقتصاد الريعي والدولة الريعية	10
المبحث الثاني : مكانة المحروقات في الاقتصاد الجزائري	16
المطلب الاول : المميزات الخاصة للنفط الجزائري	17
المطلب الثاني : الوظائف التي يؤديها النفط في الاقتصاد الجزائري	23
المبحث الثالث : أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي والجزائري خاصة	26
المطلب الاول : آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي	26
المطلب الثاني : أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني	30
خلاصة الفصل	38
الفصل الثاني : مدخل التشريع الاقتصادي	39
المبحث الأول : ماهية التنويع الاقتصادي	40
المطلب الاول : مفهوم التنويع الاقتصادي	40
المطلب الثاني : مزايا التنويع الاقتصادي	46
المبحث الثاني : مؤشر قياس التنويع الاقتصادي وأنماطه	51
المطلب الاول : المؤشرين الرئيسيين	51
المطلب الثاني : أنماط التنويع الاقتصادي	54
المبحث الثالث : بعض التجارب الدولية للتنويع الاقتصادي	58

المطلب الاول : تجربة افريقيا والتجربة الهندية	**58**
المطلب الثاني : بعض أدلة التنويع في الخليج وتجربة ماليزيا الاسلامية	**60**
المطلب الثالث : تجربة اندونيسيا وتجربة المكسيك	**65**
خلاصة الفصل	**70**
الفصل الثالث : واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وسبل تفعيله	**71**
المبحث الأول : واقع التنوير الاقتصادي في الجزائر	**72**
المطلب الاول : نموذج النمو الاقتصادي في الجزائر	**72**
المطلب الثاني : تحليل مؤشرات التنويع في الجزائر	**76**
المبحث الثاني : عوائق التنويع الاقتصادي في الجزائر	**81**
المطلب الاول : مشاكل ومعوقات القطاع الزراعي	**81**
المطلب الثاني : مشاكل ومعوقات القطاع الصناعي	**85**
المطلب الثالث : مشاكل ومعوقات القطاع السياحي	**88**
المبحث الثالث : سبل تفعيل التنويع الاقتصادي وفرص نجاحه	**93**
المطلب الاول : ميكانيزمات التنويع الاقتصادي	**93**
المطلب الثاني : سبل تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر	**101**
المطلب الثالث : شروط وفرص نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي	**104**
خلاصة الفصل	**109**
الخاتمة	**110**

فهرس الجداول :

الرقم	العناوين	الرقم
01	حجم الطاقة الحرارية التي تولدها بعض مصادر الطاقة على مستوى استغلال كيلوغرام واحد من كل منهما	08
02	مقارنة بين أنواع من البترول لبعض دول أوبيك والبترول الجزائري	21
03	تطور اسعار البترول (1999 – فيفري 2016)	32
04	تطور الميزان التجاري (2009 - 2014) (الوحدة : مليون دولار)	33
05	انعكاسات الازمة على الناتج المحلي والاحتياطات الرسمية	35
06	تطور الايرادات النفطية في الجزائر لفترة : 2015/2010	36
07	الصادرات (معبر الجاري للدولار الأمريكي)	68
08	اجمالي نسبة تشغيل الى عدد السكان	69
09	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في النتاج المحلي في الجزائر خلال 2001-2015	74

قائمة الأشكال	
الشكل (01)	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الانتاج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال (2001-2015)
الشكل (02)	تطور مؤشر وتنوع وتركز الصادرات الخارجية خلال الفترة (2001-2015)
الشكل (03)	تطور نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في الانتاج المحلي الاجمالي
الشكل (04)	تطور نسبة الايرادات النفطية وغير النفطية من اجمالي الايرادات

مقدمة :

تطمح الجزائر على غرار جميع الدول إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولكن هذا الطموح كان بالاعتماد على نشاط أحادي التصدير. فصادرات النفط كانت تحقق أكبر نسبة دخل للدولة، والذي كان يتحدد سعره وكميته إلى حد كبير بعوامل خارجية، مما جعل الاقتصاد الجزائري سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط. أو باعتبار الجزائر ترتكز على تصدير هذا النوع من الثروات ونظرا للتذبذب الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق الدولية ابتداء من 1986 أدى إلى انخفاض الصادرات، وبالتالي إعاقة الحركة التنموية كل هذا أرغم الدولة في إعادة النظر في إيجاد والبحث عن موارد بديلة لقطاع المحروقات، تكون كقطاعات دائمة ومستقرة وتساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في كونها تتعرض لأحد أهم المواضيع الحساسة على مستوى الاقتصاد الجزائري، وهو التنويع الاقتصادي.

- كونها أكثر المواضيع تداولا ونقاشا في الآونة الأخيرة سواء على المستوى الوطني أو الدولي وهو تقلبات أسعار النفط.

أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ الرغبة في إعطاء نظرة على الاقتصاد الجزائري في ظل تراجع أسعار النفط.
- ✓ الميل إلى البحث في مثل هذه المواضيع.
- ✓ كونها القضية الراهنة التي يعيشها المجتمع الجزائري.
- ✓ الكشف عن البدائل المقترحة لقطاع المحروقات.

أهداف الدراسة:

- محاولة التعرف على الدور الأكثر لإثارة للصراعات على المستوى الدولي وهي الثروة النفطية، حيث سنتطرق إلى أهمية هذه الثروة في الاقتصاد الجزائري وأثر تراجع أسعارها والاستراتيجيات البديلة للطاقة النفطية.

- معرفة دور كل من القطاع الزراعي والصناعي والسياحي في تغطية الفجوات التي أحدثها تراجع أسعار البترول.

إشكالية الدراسة:

بعد الاطلاع على الإطار العام للدراسة وأهمية القيام بها والوقوف على الأهداف المنتظرة منها، نصل إلى إبراز معالم إشكالية الدراسة المتمثلة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بتراجع أسعار النفط وما هي البدائل الكفيلة بتنويعه؟

لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية، وبغية الوصول إلى معرفة أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري وكذا صياغة الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات على مستوى الاقتصاد الجزائري خاصة بعد تصويب هذه المادة نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- هل الاقتصاد الجزائري قائم على قطاع المحروقات؟

2- ما هي انعكاسات انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد العالمي؟ والجزائري؟

3- ما هي الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات؟

4- كيف تساهم القطاعات الأخرى في تنويع الاقتصاد الجزائري؟

وللإجابة على هذه الإشكاليات تم وضع الفرضيات التالية:

1- كلما حدث تذبذب في أسعار النفط كلما انعكس ذلك على الاقتصاد الوطني.

2- كلما أولت الحكومة الجزائرية العناية بالبدائل الاقتصادية كلما أدى ذلك إلى تطور وتنوع وتنمية الاقتصاد الوطني.

3- مستقبل الاقتصاد الجزائري مرهون بالاعتماد على القطاعات الأخرى.

منهج الدراسة:

حتى نعطي الموضوع حقه من التحليل والتدقيق ونسلط الضوء على مكوناته ارتأينا إتباع المنهج الوصفي التحليلي.

الدراسات السابقة:

إن الدراسات حول بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري قليلة نذكر منها:

1/ قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية للباحث عيسى مقيلد. جامعة الحاج لخضر باتنة، للسنة الجامعية 2008/2007 حيث تعرض الباحث إلى قطاع المحروقات الجزائري من حيث الناتج والأهمية إضافة إلى خصائص الاقتصاد الجزائري ومدى اعتماده على قطاع المحروقات كما تعرض في الأخير إلى الطاقات البديلة الممكنة وأهمية التعاون الدولي في مجال الطاقة .

2/ أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر، مذكرة للباحث وحيد خير الدين، جامعة محمد خيضر بسكرة، للسنة الجامعية 2013/2012 الذي تعرض إلى مدخل عام لاقتصاديات النفط متناولا في ذلك ماهية الثروة النفطية وأهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الدولي وتناول أيضا السوق

النفطية والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات على المستوى الدولي من حيث تحديد أهميتها ومعوقات تطورها.

3/ مباركي كريمة، استراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، للسنة 2014/2013 الذي تعرضت إلى معنى الريع وماهيته والدولة الريعية وخصائصها وكذلك تناولت القطاعات الرئيسية كبدائل استراتيجية وأهميتها في الاقتصاد الوطني.

تصميم الدراسة

للإحاطة بإشكالية الدراسة ولتحقيق الأهداف المرجوة منها قمنا بتقسيم العمل إلى ثلاثة فصول وخاتمة.

الفصل الأول تحت عنوان الاقتصاد الجزائري والنفط حيث تطرقنا في هدا الفصل إلى ماهية الثروة النفطية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري مبرزين الدولة الريعية (الجزائر) وتقلبات أسعار النفط.

وفي الفصل الثاني الذي يحمل عنوان مدخل للتنويع الاقتصادي وتعرضنا من خلاله إلى ماهية التنويع الاقتصادي ومحدداته ومؤثرات قياسه وأبرزنا بعض التجارب الدولية الناجحة.

أما الفصل الثالث الذي يحمل عنوان واقع التنويع الاقتصادي وسبل تفعيله فقد قمنا بعرض نموذج النمو في الجزائر والقطاعات المحركة له وتحليل بعض المؤشرات في الجزائر، كما تعرضنا لمشاكل التنويع في الجزائر (القطاعات) وأخيرا فرص وسبل تفعيله وآليات نجاحه.

الفصل الاول –

الاقتصاد الجزائري والنفط :

تمهيد :

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط، وهذا ما جعلها شريكا هاما في منظمة الأوبيك وعنصرا مؤثرا في السوق البترولية العالمية.

ومن خلال هذا الفصل والذي خصص لدراسة حالة الاقتصاد الجزائري من ناحية أهمية الثروة النفطية الوطنية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري، من خلال التحدث عن واقع القطاع النفطي في الجزائر. وطبيعة ذلك الاقتصاد وباعتبار أن إيرادات قطاع المحروقات تتميز بالتذبذب، كان لابد على الجزائر أن تفكر في إيجاد بديل قطاع المحروقات خاصة مع ضعف مساهمة بقية القطاعات الأخرى في نمو الاقتصاد الجزائري. وهذا من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية وهي:

المبحث الأول: الثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: واقع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي والجزائري.

المبحث الأول: الثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري

تتسم الاقتصاديات العربية في معظمها بخصائص هيكلية تكاد تكون متماثلة، فالظاهر للعيان أنها عبارة عن اقتصاديات مفككة أبت أن تكون أحد صانعي القرار في الاقتصاد العالمي الجديد، وذلك بسبب توسع الاقتصاد الريعي الذي أضحى الميزة الرئيسية لاقتصاديات العالم العربي والشرق الأوسط وبالانتقال إلى الجزائر فإن إلقاء نظرة على الميزان التجاري للاقتصاد الوطني تفضي إلى حقيقة لا جدال فيها كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي نظرا لاعتماده الأساسي على قطاع واحد هو قطاع المحروقات[1].

المطلب الأول: عموميات حول الثروة النفطية

إذا كان الاقتصاد الريعي حسب الاقتصادي "جورج قرم" أنه حصر النشاط الاقتصادي في قطاعات تدر أرباحا كبيرة، فهذا ما ينطبق تماما على حالة الاقتصاد الجزائري والقطاع المقصود هنا قطاع المحروقات بعبارة أخرى العمود الفقري للاقتصاد الوطني، وعليه يمكن وصف طبيعة العلاقة بين هذا القطاع والاقتصاد الجزائري على أنها علاقة هيمنة وتبعية متزايدة[2].

أولا: ماهية النفط

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي أطلقت على هذه المادة فبالرجوع إلى معجم مصطلحات البترول والصناعة[3]النفطية نجد أن كلمة النفط تعني البترول أو زيت البترول

[1] مباركي كريمة، استراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة فرحات عباس، سطيف 2014/2013، ص12.
[2] مستقبل النفط كمصدر للطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى 2005 الإمارات العربية المتحدة. ص: 18
[3] أحمد شفيق الخطيب، معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلع، الطبعة الجديدة 1990 ص323.

(البترول، زيت البترول، نفط: Petroleum، وبالتالي نستنتج بأن البترول هو نفسه النفط وبهذا يمكننا أن نقول وبهدف توحيد المصطلحات، برميل نفط = برميل بترول)[1].

إن كلمة البترول هي في الأصل كلمة لاتينية Petroleum وتتكون من جزئين: "Petr" وتعني "صخر" و"oleum" وتعني "زيت" وبجمع الجزئين نجد Petroleum تعني "زيت الصخر".

" والبترول هو سائل قاتم اللون ولكنه يحتوي على عدّة مئات من المركبات الكيماوية منها ما هو غاز كالبوتان ومنها ما هو سائل كالبنزين ومنها ما هو صلب كالقطران ".

وهناك من يعرف النفط بأنه عبارة عن خليط معقد يتألف مما يصل إلى 200 أو أكثر من المركبات العضوية والمواد الهيدروكربونية الخام في الغالب والتي تحتوي على تركيبات مختلفة.[2]

1. نشأة النفط:

لقد عرفت البشرية النفط وبعضا من مشتقاتها منذ زمن بعيد يرجع إلى حوالي 5000 إلى 6000 سنة قبل الميلاد وهذا من خلال تسربه عبر الشقوق إلى سطح الأرض.

وإذا رجعنا إلى القرآن الكريم وهو مصدر العلم الرئيسي في هذا الكون سنجد أن البترول عرفته البشرية في استخدامات متقدمة قبل قدماء المصريين وندلل على ذلك بقوله سبحانه وتعالى في سورة الكهف[3] {حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ۝ قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَى أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ۝ قَالَ مَا مَكَّنِّي

[1] المرجع نفسه، ص323.
[2] وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص8.
[3] ابراهيم طه عبد الوهاب، محاسبة البترول ط 2002، ص17

فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ۞ آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ۞ فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا}[1]

ولم تبدأ صناعته في صورته الحديثة إلا في منتصف القرن التاسع عشر عندما حفر Edwin. L. Drakeأول بئر للبحث عن النفط عام 1959 في ولاية بنسلفيا الأمريكية على عمق 69.5 قدم ثم ما لبثت هذه الصناعة أن صارت أحد أهم الدعامات التي ترتكز عليها الحضارة الإنسانية[2].

فكلمتا نفط وبترول يعنيان ويرمزان نفس الشيء عن هذه المادة رغم أن كلمة بترول هي الأكثر وضوحا وشيوعا بدلالته العلمية.[3]

وأشار كذلك ابن سينا إلى النفط بقوله "نافع لطيف وخصوصا الأبيض منه، مجلل مذيب، مفتح للسدد، نافع في أوجاع المفاصل وسكن النغص، ويكسر برد الرحم وريحها، والأزرق منه ينفع في الأذن الباردة قطورا"[4]

وكذلك ذكر في التاريخ القديم أن سفينة نوح عليه السلام قد تم تغطيتها من الداخل والخارج بالقطران–القير الاسود–كما أن الفراعنة كانوا يستخدمون نوعا من البيترومين في تحنيط جثث موتاهم لحفظها من التحلل، أيضا استخدموا النفط الحارق في الحروب كسلاح وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن وجود البترول كان منذ الأزل البعيد وليس العصر الحديث.[5]

[1] سورة الكهف الأية: 93-96
[2] مدحت العراقي، دراسات اقتصادية، دار الخلدونية للنشر العدد الثامن، ص11.
[3] سلم عبد الحسن، اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة، طرابلس بدون طبعة، 1999، ص48.
[4] جمعة رجب طنطيش ومحمد أزهر سعيد السماك، دراسات في جغرافية مصادر الطاقة، منشورات 1999 ص 271
[5] بيوار خنسي، البترول وأهميته، مخاطر هو تحدياته، دار أراس للطباعة والنشر، أربيل، الطبعة الأولى، 2006، ص 05

ويعرف ايضا على أنه مادة بسيطة متكونة كيميائيا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون ومركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته وذلك تبعا للاختلاف الجزئي لكل منهما والبترول سائل دهني له رائحة خاصة تميزه، وتختلف ألوانه بين الأسود، الأخضر، البني و الأصفر كما تختلف لزوجته تبعا لكثافة النوعية.

2. أشكال البترول:

يوجد النفط في الطبيعة على 3 أشكال :

2-1. الشكل السائل (النفط الخام) Crudeoil: أو يسمى خام البترول، يتميز النفط الخام برائحة خاصة ومتميزة، لونه متنوع بين الاسود والأخضر والبني والاصفر، كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية أساسا من جانب ونقطة الانسكاب من جانب آخر، إضافة إلى الضغط وكذلك الحرارة الجوفية.

2-2. الشكل الغازي: وهذا يتكون من مجموعة عناصر: الميثان (Methane)، الايثان (Ethane)، البروبان (propane)، البوتان(potane)، وكذلك عناصر أخرى كالنيتروجين و CO_2 والكبريت ولكن بنسب متفاوتة.

2-3. الشكل الصلب أو شبه الصلب: كالإسفلت وهي حالة نادرة الوجود.[1]

3. مميزات النفط:

للنفط مميزات هامة تجعله حاليا يتصدر مصادر الطاقة في العالم:

-تبلغ المشتقات النفطية ثمانين ألف منتجا.

[1] بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية ، الواقع والآفاق مع الاشارة الى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، ص13.

– تركيبه الكيميائي الفريد حيث أن الهيدروجين الممزوج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد وهذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا وقد حاول الانسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهظة جدا.

– يعتبر النفط مصدرا ناضجا يتناقص بكثافة استعماله.

النفط مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليه طبعة دولية وأهمية خاصة.

تعتبر صناعة النفط من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية وتحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وتتميز بالضخامة والتشابك في مختلف مراحلها[1]

4. منتجات النفط:

يستخلص منه العديد من المنتجات النفطية المختلفة في طبيعتها نذكر منها:

- ✓ **منتجات مستخدمة للنفط:** تتمثل في الوقود، وقود الديزل، وقود الطائرة، ...وغيرها.
- ✓ **منتجات مستخدمة للتدفئة:** مثل: زيوت القطارة، غاز النفط المسال...وغيرها.
- ✓ **مواد خام وزيوت متنوعة:** مثل الكوك، الشمع، زيوت طبية...وغيرها.
- ✓ **بتروكيميائيات:** مثل الأسمدة، الأصباغ، حبر... وغيرها.[2]

[1] المرجع نفسه. ص 14

[2] النفط النشأة والتكوين، الإنتاج، التكرير، مجلة العلوم والتقنية العدد 27، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتنمية الرياض، ديسمبر 1993.

5. البترول الجزائري:

تحقق أول كشف للبترول عام 1954 وهو حقل برقة للغاز الطبيعي وفي نفس العام اكتشف حقل حاسي مسعود وهو أكبر حقول الجزائر ولهذا رأت الحكومة الفرنسية تشجيع عمليات البحث والتنقيب بالصحراء لاكتشاف المزيد من الثروات البترولية وفي سبيل تحقيق هذا الهدف صدر قانون البترول الصحراوي عام 1958 لتسهيل عمليات منح رخص الامتياز البترولي، ونلاحظ بهذا الصدد اندلاع الثورة الجزائرية في أول نوفمبر 1954 أي في نفس عام اكتشاف البترول، وكانت الخلفية الاستراتيجية لفرنسا في ذلك الوقت هو تحقيق أكبر المزايا البترولية قبل استقلال الجزائر[1] فالبترول تم اكتشافه بكميات تجارية عام 1956[2].

6. الأهمية الاقتصادية للنفط:

لعب النفط دورا في نثر بذور التطور المستقبلي فيما يتعلق بالنشوء التاريخي للدولة الحديثة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهذا النشوء هو بالنسبة إلى بعض البلدان مثل: إيران والجزائر قصة تحكم استعماري مارسته شركات نفط أجنبية تدعمها قوى استعمارية ديبلوماسيا وعسكريا[3].

إن عملية الانتقال من الاقتصاد الذي يعتمد على البترول كمصدر رئيسي للطاقة إلى مرحلة الاقتصاد الذي يعتمد على الطاقة المستمدة من الفحم والطاقة الشمسية أمر صعب التحقيق نتيجة لضرورة تغيير الهياكل الاقتصادية حيث أن معظم الآلات والمعدات التي تستخدم في مختلف العمليات الانتاجية تعتمد على النفط لتشغيلها[4].

---

[1] سيري محمد أبو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى 1996 ص18.

[2] سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا، الجزء الثاني، ص27.

[3] فاليري مارسيل بالاشتراك مع جون ق. نيتشل، عمالقة النفط: الدار العربية للعلوم 2006، بيروت لبنان ص27.

[4] يسرى محمد أبو العلا: تجربة البترول بين التشريع والتطبيق بين الواقع والمستقبل، دار الفكر الجامعي، طبعة01، مصر 2008، ص70.

إضافة إلى هذا السبب نضيف العديد من المميزات والصفات الاقتصادية الذي يتمتع بها النفط والتي زادته أهمية كبيرة:[1]

-الميزة التكنولوجية الفنية:

وهي الميزة المرتبطة بمستوى تقدم وتطور فنيات وتكنولوجيات أساليب ومعدات استغلال المحروقات، سواء أكان في جانب عرضها أو في جانب الطلب عليها.

2- الميزة الإنتاجية أو إنتاجية العمل العالية:

إن المحروقات عموما تتميز بارتفاع إنتاجيتها وتزايدها بصورة مستمرة وكبيرة مقارنة مع بقية الموارد الأخرى، وخاصة المنافسة والبديلة لها.. (فمثلا إنتاجية البترول تعادل حوالي 5 أضعاف إنتاجية فحم اللجنيت)، وهذا لأنه يتفوق على باقي مصادر الطاقة من حيث ضخامة الطاقة الحرارية المولدة[2]، تتضح هذه الحقيقة من تتبع أرقام الجدول التالي:

جدول رقم (01): حجم الطاقة الحرارية التي تولدها بعض مصادر الطاقة عند مستوى استغلال كيلوغرام واحد من كل منها.

مصدر الطاقة	عدد الوحدات الحرارية الناتجة
البترول	10000
الغاز الطبيعي	7700
فحم الأنتراسيت	7000
فحم اللجنيت	2000
كيلووات ساعي من الكهرباء	2800

المصدر: فريد النجار، إدارة شركات البترول وبدائل الطاقة، ص143.

[1] الدولة الريعية والاقتصاد الريعي: حدود المفهوم وأبرز السمات -www.ubabylone.edu.ig/uobcoleges/ad downloads/06-24326-uu6.pdf تاريخ الاطلاع 2 مارس 2018 على الساعة 21:00

[2] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، عنابة، الجزائر، ص61.

بالإضافة إلى ميزة ارتفاع إنتاجية المحروقات، هناك ميزة إنتاجية تتعلق بالعمل من خلال نشاطات هذه الصناعة، أي بمعنى آخر تكاليف العمل مقارنة مع رأس المال الثابت للصناعة ضعيفة نسبيا (تختلف حسب البلدان)، ولهذه الميزة آثار كبيرة ومهمة في مقدمتها اقتصادية الجانب كتخفيض متزايدة للكلفة الإنتاجية إلى حدود متدنية وتزايد فائض الإنتاج والعائد الاقتصادي.

3- ميزة مرونة حركة المحروقات:

تتميز المحروقات عن غيرها من المواد الطاقوية الأخرى، بمرونة حركتها وتنقلها من مراكز إنتاجها إلى مراكز ومناطق استعمالها واستهلاكها في أي منطقة في العالم، حيث تنعكس هذه الميزة على العديد من الجوانب الاقتصادية لها.

4- ميزة الاستعمال الواسع:

من المحروقات عامة ومن البترول خاصة ذو المنافع المتنوعة والاستعمالات المتزايدة، رغم سعة وتعدد تلك الاستعمالات، والتي تشمل مختلف جوانب حياة الإنسان إن لم تكن كلها، ومجموع النشاطات والقطاعات الاقتصادية.

وظهرت المحروقات كأهم وأكبر مصدر للطاقة المستغلة في العالم منذ بداية القرن العشرين متفوقا في ذلك على الفحم، لذلك خرجت رؤوس الأموال والخبرات من الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربي أوروبا (أكبر أسواق البترول) للبحث عن البترول في جهات متفرقة من العالم، حيث حقق قفزات كبيرة وسريعة وهذا من خلال تطور صناعة المحروقات الدولية.[1]

[1] فريد النجار، إدارة شركات البترول وبدائل الطاقة، الدار الجامعية بالإسكندرية، مصر، 2006، ص116.

كما يعتبر مصدرا متنوعا لرأس المال السلعي والنقدي إذن هو مصدر للإيرادات المالية وأهم سلعة في التبادل التجاري خاصة بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة.

المطلب الثاني: الإطار المفاهمي للاقتصاد الريعي والدولة الريعية.

في الوقت الذي يصعب فيه إرجاع الريع لمدة محددة كونه ليس وليد لدراسة اقتصادية معينة، فإن الأمر مع الدولة الريعية ليس كذلك حيث يمكن الحكم على كون الدولة ريعية عندما تكون مساهمة الريع الخارجي في ناتجها المحلي الإجمالي يمثل نسبة كبيرة، إن إطلاق هذا التوصيف حديث العهد رغم أن اعتماد بعض الدول على العائدات الريعية يرجع إلى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية وتحديدا بعد ظهور الدولية القومية في القرن السادس عشر ميلادي[1].

أولا: تعريف الريع

لغة: معناه النماء والزيادة.[2]

اصطلاحا: الريع اصطلاح قديم الاستعمال فلقد تطرقت له الدراسات الاقتصادية القديمة عند التطرق إلى كافة أشكال الدخول الراجعة إلى الطبيعة فالريع مفهوم اقتصادي يعني إيرادا دون سعي أو عمل، عرفه العلامة "ابن خلدون" في مقدمته على أنه كسب وميزه عن الرزق الذي يتطلب جهدا. أول من استخدمه في الدراسات الاقتصادية "فرنسوا كيناي" كما استخدمه "آدم سميث" في تحليله لانخفاض وارتفاع الأسعار والأرباح والأجور لاسيما تلك المتعلقة بدخول الملاك العقاريين[3] وكان ذلك ضمن كتابه ثروة الأمم ويمكن إعطاء

[1] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، بدون طبعة، عنابة ص65.
[2] جورج قرم، إخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي، مجلة قبس، العدد 06، أفريل 2010، ص49.
[3] فتحي محمد البعجة، التطور الاجتماعي والاقتصادي للبناء السياسي العربي الكتاب الأول عن عصر الكولونيا لية، إلى عصر النفط بنغازي. دار النهضة ط1 2006، ص516.

مفهوم اقتصادي شامل للريع على أنه: فائض الدخل الناجم عن عدم مرونة السوق: حيازة المهارات النادرة أو الاستثنائية: عدم تطابق العرض والطلب[1]

ثانيا : الاقتصاد الريعي و الدولة الريعية.

1 . خصائص الاقتصاد الريعي :

إن التحولات المالية الكبيرة التي شهدتها البلدان النفطية منذ سنة 1973، قد غيرت دور الدول وأضفت صفة الدولة الريعية عليها، فالبلدان المصدرة للبترول تستفيد من ريوع احتكارية ناتجة عن زيادة انتاجية الآبار النفطية المحلية ونتيجة للعلاقة العضوية بين الدولة وشركاتها النفطية تصبح الدول الوسيط الرئيسي بين القطاع النفطي وبقية قطاعات الاقتصادي، وبعد تجميع الإيرادات تقوم الدولة بتوزيعها عن طريق الانفاق العام، ونتيجة لأنه يمثل نسبة معتبرة من الدخل الوطني فإن تخصيص هذه الموارد على مختلف الاستعمالات الممكنة يحدد كيفية التطور المقبل، يتميز الاقتصاد الريعي« L'économie rentière » بوجود موارد مالية مهمة خارجية وغير مرتبطة بالإنتاج، تؤدي إلى حدوث سلوكات ريعية غير مشجعة للإنتاج المحلي، فالرهان السياسي والاقتصادي الوطني لا يتمثل في السعي نحو تحقيق الفعالية الانتاجية و لكن التحكم في رقابة الريع وفي كيفية توزيعه ، لقد نشأ وتطور إطار نظري وفكري حول مفاهيم الاقتصاد الريعي و الدولة الريعية، حيث يتم فيه تحليل ليس فقط التوازنات والاختلالات الماكرواقتصادية ولكن أيضا التحولات في الهياكل وفي وظائف مؤسسات الدولة وأثر

[1] المؤتمر الأول، السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين منظمات التنمية القُطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، المحور الأول، زرواط فاطمة الزهراء بورواقة عبد الحميد، جامعة مستغانم/ جامعة تلمسان: أثر أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري.

سياسات توزيع الريع على تشكيلة النظام السياسي والاقتصادي وعلى تراكم رأس المال القطاع الخاص[1].

2 . الدولة الريعية : The concept of Rentieral State

إن مصطلح الدولة الريعية ظهر ولأول مرة في دراسة للكاتب الإيراني "حسين مهدوي" اختصت في النموذج الإيراني، والتي كان يقصد بها توصيف الدول المعتمدة على الإيرادات النفطية.

وقد جاءت مساهمة "مهدوي" هذه بعد زيادة العائدات الحكومية الإيرانية جزاء تأميم النفط في الخمسينات من القرن الماضي عندما عرف الدول الريعية بأنها أية دولة تحصل على جزء جوهري من إيرادها من مصادر خارجية على شكل ريع ومما تجدر الإشارة عليه أن تحديد المصادر الريعية مسألة تقديرية اختلفت حولها الآراء ولكن المتفق عليه مبدئيا إن غلبة العناصر الريعية الخارجية هي المحدد في اعتبار الدولة ريعية أم لا[2].

لاحظ جميع الباحثين في طبيعة الدول الريعية، وخاصة الاقتصاديين منهم، أن الريع يخلق المرض الهولندي (DutchDisease) وهو صعود سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الأخرى وهو ما حدث لإسبانيا عندما تدفقت عليها ثروات الذهب و المعادن من المستعمرات في القرون الوسطى وعندما اكتشف الغاز في هولندا في القرن الماضي، و في دول العالم الثالث النفطية[3].

ومن أهم سماتها مايلي :

. الاعتماد شبه التام على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل.

[1] ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة منتوري، قسنطينة. 2006/2007 ص 72 - 73 غير منشورة

[2] الدولة الريعية، مرجع سبق ذكره

[3] عدنان الجنابي، الدولة الريعية والدكتاتورية، بغداد، معهد دراسات عراقية، ط1، 2013، ص08.

. ضعف هياكل الإنتاج المحلي.

. انفصام العلاقة بين تيار العائدات الريعية التي تؤول إلى حكومات هذه الدول وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل.

. سيطرة الثقافة الريعية في النظرة للعائدات النفطية[1].

ثالثا: الظاهرة الهولندية والاقتصاد الجزائري.

إن التساؤل الذي يمكننا طرحه في هذا الصدد هو هل يمكن اعتبار الموارد النفطية نعمة أم نقمة بالنسبة للجزائر؟ أو لماذا يتم اعتبار اعتماد الاقتصاد الوطني على موارد خارجية [Exogènes] حالة أو وضعية سلبية وليست مفيدة للاقتصاد؟ فمن زاوية التنمية الاقتصادية إن البحث عن الريع ليس سيئا في حد ذاته، والذي يهم هو ما إذا كان سيؤدي إلى زيادة الأنشطة المنتجة أو غير المنتجة، فالإيرادات بالعملة الصعبة الناتجة عن الإيرادات البترولية يمكن اعتبارها ذات نفس طبيعة الإيرادات الناتجة عن صادرات السلع أو الخدمات ونفس هذه الموارد تعتبر كشكل خاص للمزايا المقارنة، لكن تحليل نظريات "الظاهرة الهولندية" والنمو الداخلي تسمح بنفي هذا الطرح إذ تشير الظاهرة الهولندية إلى حدوث ارتفاع كبير في قيمة الموارد الناتجة عن استغلال وتصدير الموارد الطبيعية، وعادة ما يكون هذا الارتفاع سريع وغير مرتقب ودائم مما يؤدي إلى إحداث تراجع نسبي للاقتصاد في قطاعات السلع التبادلية (صناعة، فلاحة) مقارنة بقطاع السلع الأولية الموجهة للسوق الدولي.

فالنموذج الساكن للنمو الذي عرضه [Corden et Meary 1982] توصل إلى أن حدوث طفرة في تحويل الموارد يؤدي إلى تراجع في التصنيع من خلال وجود أثرين حقيقيين هما:

[1] مباركي كريمة، مرجع سبق ذكره ص15-16.

- أثر الإنفاق الناتج عن تحول الموارد.
- أثر نقدي يسمى بأثر السيولة النقدية.

وعليه سيتأثر القطاع الصناعي نتيجة لتحسين وضعية العملة الوطنية (ارتفاع قيمتها) وارتفاع سعر الصرف الحقيقي وعبر ارتفاع نسبي للأجور في القطاع الصناعي نتيجة لزيادة الطلب على الخدمات بسبب ارتفاع المداخيل[1].

لذلك يمكننا التأكيد على أن تمحور الاقتصاد الجزائري حول قطبية الريع البترولي يمثل فخا مزدوجا:

-**على المستوى الداخلي:** أنه يضعف أهمية الجهد المنتج وإضعاف الحاجة للإنتاج أمام سهولة الاستيراد بسبب توفر الموارد المالية الناتجة عن إيرادات صادرات المحروقات، وتوجيه الاقتصاد الجزائري نحو الحلول السهلة وتجنب القيام بإصلاحات هيكلية مكلفة وصعبة، ولكنها في الوقت نفسه جد حيوية.

- **على المستوى الخارجي:** فإن قطبية الإيرادات من العملة الصعبة حول المحروقات يجعل البلد تابعا لتقلبات المتغيرات الخارجية فتبعية الدولة لتقلبات أسعار البترول المقررة في الأسواق الدولية التي لا تملك الدولة السيطرة عليها، كما أن هناك تبعية لتقلبات أسعار الدولار الأمريكي والتبعية أيضا للواردات الأساسية (موارد غذائية، أدوية، تكنولوجيا، تجهيزات إنتاجية) ألا تؤدي زيادة إيرادات الجزائر نتيجة التحسن الكبير في أسعار المحروقات إلى احتمال حدوث الظاهرة الهولندية؟

إن وضعية الجزائر تمثل بعض التشابه مع خصائص الظاهرة الهولندية وتتمثل فيما يلي:

تمثل الصادرات النفطية أكثر من 97% من إجمالي الإيرادات بالعملة الصعبة.

[1] ناجي بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص74-75.

تراجع الصادرات من المنتجات الأخرى.

إنتاجية ضعيفة مقارنة بمستويات الإنتاجية في البلدان الناشئة.

عجز القطاعات الأخرى خارج المحروقات عن التطور [1]

[1] ناجي بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص75.

المبحث الثاني : مكانة المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

يحتل قطاع المحروقات أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري باعتبار كل من النفط والغاز مادتين استراتيجيتين تحققان عوائد مالية ضخمه للجزائر. ولتبيان هذه الأهمية نستشهد بثلاثة أرقام تدلنا على ذلك: "انه يمثل3/1 الناتج الإجمالي للبلد ويمده بـ 3/2 إيرادات الموازنة و98% من إيراداته الخارجية " في حين بلغت عائدات الجزائر من المحروقات 56 مليار دولار سنه 2010[1]وعليه من خلال هذه الأرقام تتأكد هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري والذي جعله يستجيب لمنطق نظرية المرض الهولندي، والتي ترتكز على أن اعتماد اقتصاد ما على قطاع معين في تحقيق المداخل من العملات الأجنبية. عند نمو هذا القطاع فان تدفق الأرصدة الأجنبية يؤدي إلى تغيير الأسعار النسبية ما يؤدي إلى نمو وتطور هذا القطاع وتراجع القطاعات الأخرى المعرضة للمنافسة (القطاعات خارج المحروقات في الاقتصاد الوطني) حيث عمل نمو قطاع المحروقات على تدهور القطاعات الأخرى.

فبالقدر الذي تزداد فيه أهميته في الناتج المحلي الخام نلاحظ تراجعا لوزن القطاعات الأخرى خاصة الفلاحة والصناعة التحويلية.[2]

[1] مباركي كريمة ، مرجع سبق ذكره ص 16

[2] عبد المجيد قدي : الاقتصاد الجزائري والنفط ، فرص ام تهديدات التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتحة ، ملتقى دولي ، جامعة سطيف ، الجزائر 08 افريل 2008 ، ص 07

المطلب الأول: المميزات الخاصة للنفط الجزائري

إن قيمة كل منتوج معد أساسا للسوق في ظل المنافسة الكاملة ترتكز على ثلاث مكونات أساسية هي : الجودة (qualité) التكلفة (Couts)الآجال(Délais) اي ان المزايا التي يقدمها او يتصف بها المنتوج وتتمثل فيما يلي :

أ- مزايا تنافسيه تتعلق بالتكاليف :

- مثل التكلفة الأقل في العملية الإنتاجية (مواد خام و أيدي عامله رخيصة - تكاليف النقل).

ب - مزايا تنافسيه تتعلق بالجودة:

- مثل تمييز المنتوج عن غيره والذي يتفرد بتقديم ميزة أو خدمة معينة خاصة، أو لخصائص تمتلكها المؤسسة مثل : التصميم ودرجة الابتكار

ت- مزايا تنافسيه تتعلق بالمدة:

أي أجال تسليم المنتوج وإيصاله إلى الزبون (إلى الأسواق).

هذه المزايا تخص جميع السلع المعدة للسوق من خلال عمليه الإنتاج مع ملاحظة أن منتوج النفط الخام لم تدخل عليه تحسينات معينة. ولذلك فان مقاييس التفضيل بين أنواعه من حيث الجودة هي تلك المزايا الطبيعية التي يمتاز بها كل نوع من أنواع البترول والتي تتدخل (إلى جانب التكاليف والمدة) في تحديد إحدى مكونات قوته التنافسية.[1]

ومن خلال هذه المحددات يمكن أن نلاحظ في المحروقات الجزائرية المميزات التالية:

[1] عيسى مقليد : قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية ، رسالة ماجستير جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، 2007-2008 ص : 46-51

1- ميزه الموقع الجغرافي : (القرب من أسواق الاستهلاك)

ميزه الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوروبية يعطيها أفضلية كبيرة لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوروبية، مقارنة بالدول المصدرة مثل الشرق الأوسط واسيا، وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى بالفرق الناجم عن النقل (le différentiel du transport) منتجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل من بترول وغاز بلدان الشرق الأوسط. اندونيسيا ونيجيريا أو روسيا. في حال ثبات العناصر الأخرى المكونة للأسعار (تكلفة الاستخراج والنوعية) فان الجزائر قطعا تستفيد من الريع التفاضلي بسبب القرب الجغرافي. حيث تجد الجزائر نفسها في وضعية أفضل في غرب اوروبا (اسبانيا إيطاليا، فرنسا وانجلترا) وفي السوق الأمريكية والكندية (المناطق الشرقية منها بالخصوص) وهي أسواق ذات حجم السكان كبير ومستوى اقتصادي واجتماعي عالي.

ويعد النفط الليبي (البترول الخاصة) منافسا أيضا للمحروقات الجزائرية وله أهميته بسبب قربه من الشواطئ الأوروبية (ايطاليا) وتبقى الجزائر بالمقارنة مع هذه الدول من حيث الموقع الجغرافي في الوضع الأفضل. وهي تدخل في ميزة أجال توصيل السلعة للزبون مما ينعكس على خفض تكاليف النقل.

إما بالنسبة للأسواق الأمريكية، فان الجزائر تتفوق على غاز ونفط الشرق الأوسط الغاز الروسي في بلوغ السوق الأمريكية حيث المسافة بين موانئ الجزائر والسواحل الشرقية الأمريكية تتراوح بين 3300 و 4000 كم. بينما تزيد هذه المسافة لباقي الدول بين 7000 و 8000 كم لإيران و 5100كم لنيجيريا و 7200 كم لإندونيسيا نحو الشواطئ الغربية (الأمريكية) مما يجعل الجزائر تستفيد من الفرق في التكلفة والمدة الزمنية اللازمة لتوصيل النفط إلى مناطق الاستهلاك.

البترول في السوق الأمريكية لا يمكن له إن ينافس بترول الممولين التقليديين لأمريكا ومنهم على الخصوص المكسيك وفنزويلا ونفط الخليج العربي. ويعود ذلك أساسا إلى الكميات المتواضعة التي تنتجها الجزائر مقارنة بالمنتجين الكبار الذين استطاعوا ان يرسموا لأنفسهم مكانا في السوق الأمريكية. ورغم ذلك فقد استطاعت الصادرات البترولية الجزائرية أن تصل إلى هذه السوق.

واضح أن السوق الطبيعية الأفضل لدول شمال إفريقيا المصدرة للنفط هي أوروبا. السوق الطبيعية للدول المنتجة المصدرة من الشرق الأوسط واسيا هي السوق أسيا باسفيك، والسوق الطبيعية للمنتجين في الأمريكيتين ومنطقه الكاريبي هي البلدان المستهلكة في الأمريكيتين. وعندما نتكلم عن البعد الجغرافي فهذا لا يعني بالطبع عدم إمكانية أو جدوى دخول هذه الأسواق لان الصفة الغالبة لتجارة النفط هي العولمة. لان النقل يعتبر من أهم التكاليف بالنسبة للمحروقات وخاصة نقل الغاز المميع. فالدول المصدرة إلى المسافات البعيدة تضطر إلى استعمال ناقلات غاز عملاقة لها مواصفات خاصة. بدلا من الضخ عبر أنابيب الغاز وهذا يزيد من تكاليف الغاز ويقلل الربح المحصل.

2- ميزة نوعية النفط الجزائري:

يمتاز النفط الجزائري بنوعية جيدة مقارنه مع الكثير من أنواع النفوط المصدرة من قبل دول الأوبك. فالبترول المستخرج من البئر الأولى في واد قطرني كان على درجة عالية من النقاوة. كما يصنف بترول حقول علجية، تقنتورين وزارزتين بالجيد لانخفاض نسبة الكبريت فيه.

كما ان اهم المنتجات البترولية المعروفة في الجزائر هي المكثفات Condensat المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي وتعد من أجود أنواع النفط. ويمتاز بأنه اقل اشتمالا على الشوائب وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة له.[1]

إن بترول الجزائر الأساسي المعروف بـ"صحاري بلند"(SahariBlend) يتضمن خصائص ايجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه مقارنة بنفط " العربي الخفيف " وانه قريب الشبة بنفط بحر الشمال و كاد أن يصبح المنطقة المرجعية في تحديد الأسعار عوض البترول العربي الخفيف (Arabic Light) الذي كان محور وقطب تحديد أسعار الأوبك.

والجدول التالي يبين أهم ميزات الجودة بين أنواع مختلفة من البترول لبعض دول الأوبك مقارنه بالبترول الجزائري الخفيف خاصة ما يتعلق بنسبة احتوائها على كبريت والمشتقات الخفيفة المنتجة.

[1] مباركي كريمة مرجع سبق ذكره ، ص 106

جدول رقم (2) : مقارنة بين انواع من البترول لبعض دول أوبيك والبترول الجزائري

البلد	نوع البترول	درجة كثافة النوعية API	% كبريت	% نوعية من المنتجات الاوروبية		
				خفيف	متوسط	ثقيل
السعودية	متوسط	34.2	1.60	20.50	31.00	48.50
	ثقيل	27.2	2.84	16.00	23.25	60.75
الكويت	متوسط	31.3	2.48	19.36	25.30	55.23
ايران	متوسط	34.3	1.35	22.25	30.52	47.00
	ثقيل	31.3	1.85	21.15	26.85	52.00
العراق	خفيف	36.1	1.88	25.00	30.60	44.40
	متوسط	34.0	1.95	22.00	28.00	50.00
الجزائر	خفيف	44.0	0.14	35.00	36.00	29.00
نيجيريا	ثقيل	27.1	0.25	12.00	40.00	48.00

المصدر : محمد أحمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، الجزائر ، 1983 ص 12-13

إن مميزات جودة النفط الجزائري مقارنة مع النفوط الأخرى كما يبينها الجدول. خاصة ما يتعلق بدرجة الكثافة النوعية تجعل النفط من بين أفضل أنواع البترول إنتاجا المشتقات الخفيفة التي تزيد الإقبال عليها كما انه اقل اشتمالا على نسبة الكبريت وهي مميزات جيدة.

إن ميزة النوعية وانخفاض التكاليف المتعلقة بالنقل بسبب القرب الجغرافي يجعل المحروقات الجزائرية ذات قدرات تنافسية واضحة وستستمر بذلك. إذ لا يمكن تغيير هاتين الميزتين. وهذا يعني إن الإقبال على المحروقات الجزائرية سيستمر أيضا لأسباب اقتصادية. و خصائص تتعلق بنوعية البترول هذه القوة التنافسية للمحروقات الجزائرية إزاء المنتجين والمصدرين من الشرق الأوسط وروسيا سيمكن الدولة الجزائرية من تحسين مركزها في السوق الدولية وتستفيد من وضعيتها في :

* حصولها على عائدات مالية إضافية باستمرار دعم لبرنامج التنمية وصناعة المحروقات والحصول على أرباح إضافية (الريع التفاضلي) بسبب إمكانيات ومميزات المحروقات الجزائرية.

* تجنبها تحمل أعباء مالية كبيرة في النقل والشحن إلى مختلف مناطق الاستهلاك بالمقارنة مع الدول المنتجة الأخرى المنافسة لها.

هذه المزايا التي أشرنا إليها تعطي للجزائر قوة تفاوضية أفضل نسبيا في إبرام العقود ومراجعة الأسعار من غيرها من الدول المصدرة ولذلك يمكنها أن تطالب بشروط أفضل في الاتفاقيات المبرمة مع الدول المستهلكة وتقوية مركزها في الأسواق العالمية وعلاقتها الدولية في مجال النفط مع إقرارنا بوجود عوامل أخرى سياسية واقتصادية تتحكم في التعامل والعلاقات الدولية.[1]

[1] عيسى مقيلد ، مرجع سبق ذكره ص51

المطلب الثاني : الوظائف التي يؤديها النفط في الاقتصاد الجزائري.

الاقتصاد الجزائري اقتصاد بترولي بامتياز وسوف نتعرض لمكانة البترول الاستراتيجية من خلال أبرز الوظائف التي يؤديها في الاقتصاد الوطني.

1- ماليا :

تعد الوظيفة المالية الوظيفة المحورية لاستراتيجيات استغلال الثروة النفطية منذ الاستقلال إلى اليوم، إذ تشكل إيرادات النفط المصدر الرئيسي للدخل الوطني وهو ما يمكن إدراكه من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية الآتي ذكرها[1]:

1-1- مكانة الثروة النفطية في الناتج المحلي الإجمالي :

تؤدي صناعة النفط إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ويتوقف ذلك على القيمة المضافة للعائد من هذه الصناعة وهذه القيمة تشمل العائد على رأس المال، العمل، الموارد المستخدمة وهي تكون في شكل أجور، مصروفات، أرباح وفوائد.[2]

1-2- مكانة الثروة النفطية ضمن الصادرات :

تشكل الموارد الأولية الاستخراجية البترولية والغازية نسبة 98% من إجمالي الصادرات الجزائرية منذ عشريات عديدة.

1-3- مكانة الثروة النفطية ضمن الميزانية العامة للدولة :

تعتبر الجباية النفطية المصدر الأساسي للإيرادات العامة وعلى سبيل المثال : فان ميزانية الدولة لعام 2009 قد اعتمدت على الجباية البترولية بنسبة 58.4% بمبلغ قدره 1628 مليار دينار جزائري من مجموع العائدات المقدرةب:2786 مليار دينار جزائري.[1]

[1] مباركي كريمة : مرجع سبق ذكره ص 118
[2] بوفليح نبيل ، مرجع سبق ذكره ص : 17

1-4- تطور العائدات البترولية وتزايد الاحتياطات الرسمية :

لقد تطورت العائدات البترولية نتيجة للارتفاع المتوالي في أسعار البترول وزيادة الإنتاج وتبعا لذلك تزايدات الاحتياطات من النقد الأجنبي لتصل إلى حوالي 110 مليار دولار سنة 2007 وتتجاوز 130مليارددولار نهاية 2008 ليبلغ احتياطي الصرف رسميا 160.2 مليار نهاية 2010 مقابل 148.9 مليار مع نهاية سنة 2009 ثم 188.6 مليار في نهاية 2012 مقابل 180.02 مليار نهاية 2011 ، لتحتل الجزائر بذلك مرتبة ثاني اكبر بلد يتوفر على احتياطات الصرف الرسمية بعد المملكة العربية السعودية في منطقة "مينا" حسب صندوق النقد الدولي خلال سنة 2012.

2- طاقويا :

يلعب القطاع النفطي والغازي دورا مركزيا في تأمين إمدادات الطاقة للاقتصاد الجزائري بصفة منتظمة ومتواصلة وبأسعار معقولة.

3- صناعيا :

تدخل الثروة البترولية كمادة أولية أو وسيطة في إنتاج آلاف السلع لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وكلما توسعت تشكيلة السلع المنتجة كلما زادت أهمية القطاع على المستوى الإنتاجي التصنيعي بالنسبة للقطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات والفروع والأنشطة الصناعية المرتبطة بتلك القطاعات.

4- تشغيليا :

نظرا لكون قطاع الطاقة والمناجم يعتمد في الأساس على تكنولوجيا كثيفة رأس المال، فإن قدرة استيعابه للأيدي العاملة تبقى محدودة، مع ذلك نسجل أن العدد الإجمالي

[1] مباركي كريمة ، مرجع سبق ذكره ص 118

للعمال في هذا القطاع اليوم أكثر من 245300 عونا مقابل 164000 عونا نهاية 1996 وكلما تطور القطاع كلما تزايدت تأثيراته الايجابية.[1]

[1] مباركي كريمة : مرجع سبق ذكره ص 118-119

المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي والجزائري خاصة

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ يونيو 2014 هبوطا مطردا، إذ كان سعر الخام في حدود 110 دولار للبرميل، لكنه انحدر في الأيام الأولى من يناير 2015 إلى ما دون خمسين دولارا. ويعزي هذا الهبوط إلى ما يسمى "أساسيات السوق" متمثلة في التفاعل بين العرض والطلب فضلا عن قوة العملة الأمريكية (الدولار) وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق[1] يمكن اعتبار الفترة الممتدة من يونيو 2014 حتى يناير 2016 من أهم الفترات حين نتحدث عن أسعار النفط، أهمية هذه الفترة تعود لسبب هبوط أسعار النفط وبشكل حاد[2]

المطلب الأول: آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي.

يشهد الاقتصاد العالمي حالة من القلق والهلع وذلك نظرا لتقلبات أسعار النفط. وذلك تزامنا مع تراجع أو تزايد الطلب عليه. وفرة المعروض: هذه الأحوال التي تسيطر على دول العالم التي تسيطر هبوطا وصعودا في مؤشرات الأسواق العالمية.

أولا: الآثار المترتبة في حالة ارتفاع أسعار النفط

ينعكس ارتفاع أسعار البترول على اقتصاديات الدول المصدرة، الدول الصناعية المستهلكة وأيضا على اقتصاديات الدول المستوردة كما يلي:

1: آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط.

تتلخص أهم هذه الآثار في: [3]

[1] نيفين حسين، انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي، مبادرات الربع الثالث 2006، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة ص3.
[2] دليل النفط على الرابط: www.fxcmaraic.comتاريخ الاطلاع : 2018/01/10 على الساعة :22:22 ص3.
[3] موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير 2010/2009 ص86.

-زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد: حيث بلغت العوائد النفطية لهذه الدول 90 مليار دولار عام 1974 لتصل إلى 278 مليار دولار عام 1980 ثم إلى 167 مليار عام 2001 وقد أتاحت هذه العوائد فرصا لتحسين مستويات المعيشة في هذه الدول، وعززت من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

- زيادة حجم الفوائض المالية النفطية: حيث ارتفعت الفوائض المالية في هذه الدول من 5 مليار دولار سنة 1973 إلى 106 مليار دولار عام 1980، وتوجه الدول المصدرة للبترول هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدولة النامية، استثمارات في الدول الصناعية، إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل، أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية.

2- آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية.

تتلخص آثار ارتفاع الأسعار على هذه المجموعة فيما يلي:

- ✓ **زيادة أعباء موازين المدفوعات:** تتحمل موازين المدفوعات لدول هذه المجموعة عبء كبير جراء ارتفاع أسعار النفط يساوي الزيادة في قيمة وارداتها من البترول الخام، إضافة إلى ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة.
- ✓ **احتواء الفوائض المالية النفطية:** إذ أن معظم هذه الفوائض تتسرب من خارج الدول المصدرة للنفط سواء في صورة استثمارات أو إيداعات أو في صورة واردات متنوعة، إضافة إلى زيادة أسعار المواد، والسلع المصنعة والتجهيزات وبذلك نجد الدول الصناعية المتقدمة هي المستفيد من زيادة العائدات المالية للدول النفطية،

ويعكس هذا الوضع مدى عجز الدول المصدرة للبترول من استيعاب هذه الفوائض نتيجة ضعف فرص التوظيف داخلها[1].

3- آثار ارتفاع أسعار النفط على الدول النامية المستوردة للبترول.

تتمثل أهم آثار ارتفاع أسعار النفط على دول هذه المجموعة:

- تفاقم عجز موازين مدفوعاتها وتدهور شروط التبادل الدولي.

- زيادة المديونية الخارجية: ارتفعت الديون الخارجية لهذه الدول بسبب ارتفاع أسعار النفط فبلغت 86 مليار دولار سنة 1971 لتصل إلى 524 مليار دولار عام 1981 إضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون، ولعل الاقتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف من حدة أزمتها الاقتصادية.

- الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم للميزانية.

ثانيا: الآثار المترتبة في حالة انخفاض أسعار النفط.

ينعكس انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي على النحو التالي:

1: آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للبترول:

تتلخص هذه الانعكاسات في:

- انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي: انخفاض العوائد النفطية للدول المصدرة بصورة واضحة سنة 1982 لتبلغ 202 مليار دولار بعد أن تجاوز

[1] موري سمية، مرجع سبق ذكره ، ص86- ص89.

279 مليار دولار سنة 1980 بسبب الظروف السائدة في تلك المرحلة ولقد ترتب على ذلك انخفاض الإنفاق العام في هذه الدول وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي.

. انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية: ترتب على هذا الانخفاض لجوء العديد من الدول البترولية إلى السحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية جانب من إنفاقها الجاري أو اللجوء إلى الاقتراض، وتراجعت هذه الفوائض من 106 مليار دولار عام 1980 إلى 59 مليار دولار عام 1981.

. تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول واتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازين مدفوعاتها.

. انخفاض الصادرات البترولية لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية وإطالة عمر البترول لديها.

. انخفاض أسعار النفط يشجع الدول على ترشيد الإنفاق العام وتنويع صادرتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من اعتمادها الكلي أو شبه كلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة.

2 : آثار انخفاض أسعار النفط على الدول الصناعية :

تتمثل أهم آثار الانخفاض في:

. انخفاض قيمة الواردات من البترول وتحسن موازين مدفوعات هذه الدول، إضافة إلى انخفاض تكاليف إنتاج السلع الصناعية.

. تخفيض الاستثمارات المخصصة للبحث عن البترول.

. انخفاض صادرات دول هذه المجموعة نتيجة تراجع العوائد النفطية للدولة المصدرة للبترول خاصة بنسبة للسلع الاستهلاكية والكمالية.

تخفيض قدرة البنوك وأسواق المال على ممارسة أنشطتها: إن تراجع عوائد البترول يؤدي إلى قيام الدول البترولية بتخفيض الفروض والتسهيلات التي تقدمها إلى السوق المالية وتصفية جانب من استثماراتها في الدول الصناعية.

3: آثار انخفاض أسعار النفط على الدول النامية المستوردة للبترول:

تتمثل هذه الآثار في:

. انخفاض قيمة الواردات من البترول لهذه الدول حسب درجة اعتمادها على البترول المستورد.

. انخفاض من أعباء خدمة الديون الخارجية.

. تأثر هذه الدول بانخفاض العوائد المالية النفطية للدول البترولية والتي بدورها ستخفض من وارداتها من هذه الدول وبتالي سوف تنخفض صادرات هذه الدول.

. انخفاض المعونات التي تقدمها الدول البترولية للدول النامية.

. التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول وتراجع عمليات البحث والتنقيب وتطوير مصادر الطاقة البديلة

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني

يعتبر البترول موردا حيويا نابضا ومصدرا للدخل القومي بالنسبة للعديد من الدول في العالم. بحيث هو مرتبط أساسا بالأمن الوطني للدولة وقوتها وهيبتها، خاصة تلك الدول التي يرتبط دخلها العام بما تجنيه من ضرائب ودخل قومي عام يعتمد على عائدات

البترول والتي يؤدي انخفاضها إلى اختلالات في اقتصاد تلك الدول بما يهدد وحدة كيانها وسيادتها.

أولا: تطور أسعار البترول

تتغير أسعار البترول دوريا، حيث نجد أنها لا تستقر عند مستوى محدد، رغم توفر الاحتياطات وزيادة القدرة الإنتاجية لأن هناك مجموعة من العوامل المتداخلة والمتنوعة في كل الجوانب إما تؤثر على العرض أو على الطلب، وهذا ما يدفع أسعار البترول إلى الارتفاع أو الانخفاض، ويمكن أن ينخفض إلى غاية أن يحدث أزمة بترولية، وعلى العموم شهدت أسعار البترول تطورا ملحوظا حيث كانت سابقا في مستويات متدنية تصل أحيانا إلى التساوي مع تكاليف الإنتاج، والجزائر كغيرها من الدول البترولية عانت من تقلبات أسعار البترول خاصة بعد أزمة 1986 الذي أدخل الاقتصاد الجزائري في دوامة، كان من أهم نتائجها التوجه إلى المديونية الخارجية ولكن الملاحظ أن إرهاصات تلك الفترة تعاود الرجوع مرة ثانية وذلك اعتمادا على تدني أسعار البترول[1].

[1] بعلة الطاهر، انعكاسات وتحريات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ص84.

جدول رقم3: تطور أسعار البترول (1999- فيفري 2016)

السنوات	تطور البترول (دولار)	السنوات	تطور البترول (دولار)
1999	17.48	2008	99.06
2000	28.60	2009	61.60
2001	24.90	2010	79.90
2002	26.30	2011	113.87
2003	28.94	2012	110.72
2004	38.63	2013	109.10
2005	54.33	2014	99.68
2006	65.40	2015	52.79
2007	74.40	2016	33.84

المصدر: مجلة الأوبيك للعدد 2014 وتقارير الأخيرة 2016.

لقد أثرت الظروف الدولية بعد الربيع العربي، خاصة تدني أسعار البترول إضافة إلى تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن حصتها في السوق العالمية، مما أدى إلى تزايد العرض الدولي للبترول، وتغنت بعض دول الأعضاء في الأوبك بعدم تخفيض من الكمية المنتجة خاصة الدول الخليجية كل هذه المعطيات دفعت أسعار البترول إلى انهيار مما

أنذر إلى حدوث أزمة لائحة في الأفق خاصة في الدول النامية التي تمثل المواد الطاقوية من صادراتها السواد الأعظم[1].

ثانيا: تأثير انهيار أسعار البترول على عناصر الميزان التجاري:

يعتبر التغير في رصد الميزان التجاري محصلة التغيرات الحاصلة في كل من الصادرات والواردات، وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول(04): يوضح تطور رصيد الميزان التجاري (2009-2014) (الوحدة مليون دولار).

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات	45477	57762	73802	72620	65487	-
الواردات	39297	40212	47300	50376	54903	-
الميزان التجاري	6180	17550	26502	22244	10584	4362

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر 2011، 2012، 2013.

الملاحظ من الجدول أن هناك تذبذب في رصيد الميزان التجاري حيث عرف ارتفاعا كبير من 6180 مليون دولار سنة 2009 إلى 26502 مليون دولار سنة 2011 وهو ما يمثل 4 أضعاف، وهذا نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات على الواردات[2].

بسبب ارتفاع صادرات قطاع المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة بسبب تشكيل قطاع المحروقات لحوالي 97% للصادرات الجزائرية وكذلك يعاني

[1] بعلة الطاهر، مرجع سبق ذكره ص85.
[2] بوريش أحمد، تحليل أسباب وانعكاسات الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري وتداعياتها بين مخاطر انهيار أسعار النفط وحتمية إيجاد الحلول والبدائل، الملتقى الدولي ص09.

الاقتصاد العالمي من الأزمة الاقتصادية وازدياد الطلب على النفط. لكن بعد 2012 عرف الميزان التجاري في الجزائر تراجعا حادا وصل إلى 4362 مليون دولار سنة 2014 نتيجة انخفاض قيمة الصادرات وارتفاع قيمة الواردات وذلك بسبب تراجع وانهيار أسعار النفط بسبب الأزمة البترولية التي ضربت سوق النفط العالمي مع النصف الثاني لـ 2014 قابله ارتفاع في قيمة الواردات خاصة السلع الاستهلاكية.[1]

ثالثا: تأثير وانعكاسات الأزمة على الناتج المحلي والاحتياطات الرسمية:

إن استمرار انخفاض أسعار البترول سيؤدي إلى التأثير السلبي المباشر على ثلث الناتج المحلي الإجمالي والتخفيض التدريجي لحجم الاحتياجات الرسمية بالتالي التأثير في قدرة الدولة على ضمان وارداتها الاستراتيجية في المدى المتوسط والطويل، وإضعاف مقدرتها التمويلية لبرامجها العامة[2]، والجدول اللاحق يوضح ذلك.

[1] بوريش أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص:9

[2] صالح صالحي ، آثار انخفاض اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري ، نهمة الموارد ولعنة الفساد ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف العدد:15، 2015 ص:07

جدول(05): انعكاسات الأزمة على الناتج المحلي والاحتياطات الرسمية.

المؤشرات	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الاجمالي الجاري (مليار دولار)	209	201	208	200
معدل نمو الناتج الاجمالي الحقيقي	2.8%	4%	3%	2%
اجمالي الاحتياجات (مليار دولار)	194	188	173	160
الاحتياجات بالأشهر من الواردات	33.7	32	28	24
نسبة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الاجمالي	30%	30%	29%	29%

اطلع على: 1- صندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة. 2- بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014. 3- الديوان الوطني للإحصائيات * توقعات

رابعا: أثر تقلبات أسعار البترول على الإيرادات النفطية:

بلغت إيرادات النفط في الجزائر 34 مليار دولار عام 2015 مقارنة بـ 61 مليار دولار عام 2012، وأدى انخفاض الإيرادات الحكومية بسبب تدهور أسعار النفط، مترافقا مع ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي عالميا، إلى تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بـ 47.7% منذ عام 2010[1].

[1] أوضايفية حدة، الاقتصاد الجزائري وآثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي جامعة سكيكدة، العدد07 جوان 2017، ص52.

الجدول (رقم06)، تطور الإيرادات النفطية في الجزائر لفترة 2010-2015.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر برميل سلة الأوبك (دولار	77.4	107.4	109.5	105.9	100	59
الإيرادات النفطية (مليار دولار)	45	62	61	55	48	34

المصدر: بناء على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014/ منظمة الأوبك 2015.

خامسا: أثر التقلبات على الأرصدة المالية العامة:

تضاعف عجز الميزانية العامة تقريبا ليصل إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي في 2015 ومن المتوقع اتساع هذا العجز في عام 2016 حيث أن تعادل موازنة 2016 يتطلب سعر البترول عند مستوى 110 دولار[1].

سادسا. أثر تقلبات أسعار النفط على معدل البطالة:

البطالة هي الفرق بين اليد العاملة المعروضة والمطلوبة، وتعني بالمفهوم الاقتصادي وجود موارد اقتصادية متاحة عاطلة وغير موظفة، أي عدم التشغيل الكامل للموارد المتاحة.

[1] عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، جامعة جيجل، الجزائري ص04.

وتشكل ظاهرة البطالة كارثة اقتصادية، و اجتماعية، و سياسية ترهق الاقتصاد و المجتمع عموما، و البلدان التي تعتمد على صناعات محددة بشكل مكثف تعاني من تقلبات هامة في معدلات البطالة، و مستوى البطالة محكوم بقانون العرض و الطلب على اليد العاملة في سوق العمل، كما أنها تشكل متغيرا تابعا لعدة عوامل، مثل إنتاجية اليد العاملة، الأجور، مستويات الأسعار وأسعار باقي عوامل الإنتاج، وعلى المستوى الكلي فإن معدلات البطالة هي تابع مباشر لبعض العوامل المحلية كحالة الاقتصاد، الدورات الاقتصادية، المستوى التكنولوجي، الخصائص الديمغرافية و السكان بالإضافة إلى العوامل العالمية كأسعار الطاقة[1].

ونظرا لكون الشركات العاملة في القطاع النفطي هي الشركات الكبيرة فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة في مختلف المستويات والاختصاصات، وعلى الرغم من كون الصناعة النفطية كثيفة التكنولوجيا ورأس المال إلا أن هذا لا ينفي بمساهمة هذا القطاع في تشغيل اليد العاملة، إلا أن تقلبات أسعار النفط لها تأثير إضافي لخلق عدم استقرار الطلب، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار ومنه تباطؤ نمو التوظيف وارتفاع معدلات البطالة[2].

[1] شريفة بوشعور، تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري: نموذج متجهات تصحيح الخطأ، رسالة ماجيستر، جامعة آل البيت كلية إدارة المال والأعمال، 2012، ص46.

[2] نعيمة حمادي، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1989-2008"، مرجع مسابق، ص 15.

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل الأول من هذه الدراسة والذي خصصناه لأن يكون كمدخل عام لاقتصاديات النفط ومكانة هذه الثروة في الاقتصاد الجزائري، حيث اتضح لنا بأن النفط هو أهم المصادر الطاقوية العالمية مما جعلها الأهم والأكثر فاعلية في السوق النفطية ذات أهمية بالغة واستراتيجية على كافة الأصعدة بالنسبة للدول المنتجة أو المستهلكة على حد سواء. وهو ما يفرض على هذه الدول أحادية التصدير أن تعمل جديا على تنويع سلة صادراتها بتفعيل استراتيجية التنويع الاقتصادي.

الفصل الثاني –

مدخل للتنويع الاقتصادي:

تهميد :

تعد الاقتصاديات الريعية وعلى رأسها الاقتصاد الجزائري، أحد الاقتصاديات الأكثر عرضة للأزمات والانهيار الاقتصادي بسبب الخصائص التي يفرضها هيكلها القائم على القطاع الواحد (اقتصاد ريعي) والذي يكرس سمة الهشاشة والضعف الاقتصادي في ظل اقتصاد دولي غير مستقر.

يعتبر التنويع الاقتصادي عبر بعث السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيقه بمثابة خريطة طريق يعول عليها في تجسيد تحول هيكلي للاقتصاديات الريعية، ضمن هذا السياق فالجزائر اعتمدت رؤية استراتيجية لإرساء التنمية من خلال تنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات.

فسوف يتم التعرض في هذا الفصل كل ما يتعلق بالتنويع الاقتصادي حيث قسم إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي، ومحدداته.

المبحث الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي.

المبحث الثالث: بعض التجارب الدولية للتنويع الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي:

أخذت موضوعات التنويع الاقتصادي وتعدد مصادر الدخل تتزايد في الدراسات والندوات والمؤتمرات، في الدول الأحادية التي تعتمد على مورد واحد، خصوصا في الدول النفطية، وذلك لما للتنويع من أهمية كبيرة تتمثل في إضفاء طابع المتانة للاقتصاد واستدامته، فيكون قادر على مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية التي يتعرض لها من جهة، وتلبية متطلبات المجتمع المحلي من جهة أخرى، فالعمل على تحقيق التنويع الاقتصادي يكمن في بلوغ عدة أهداف اقتصادية واجتماعية واستراتيجية يسعى لتحقيقها.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

ينبغي على كل دولة ريعية سواء كانت تعتمد على النفط أو الغاز أو على المورد السياحي أو غيرها، أن تعمل على تنويع مصادر دخلها، كتفعيل القطاع الصناعي التحويلي أو تفعيل القطاع الزراعي مع الاهتمام بالقطاع السياحي على أن لا تعتمد على هذا القطاع بشكل منفرد، لتجنب المشاكل والمخاطر التي تصيب الاقتصاد في ظل اعتماده على مورد واحد.[1]

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد، بمعنى آخر، التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر

[1] أوضايفية حدة، مرجع سبق ذكره، ص56.

الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية.[1]

ويعرف أيضا بأنه عملية تنويع الدخل، أي توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على الهيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية أو استراتيجية)، كما يعني التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات.[2]

يقصد بالتنويع في شقه المالي كأحد السياسات لإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة، كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية، بمعناه البسيط يشار إلى التنويع بـ"عدم وضع البيض في سلة واحدة".

فالاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة، كما هو الحال في بعض الدول، خاصة العربية على أحد الموارد الطبيعية، كالنفط والغاز يجعل أي اقتصاد عرضة لمخاطر تلك المصادر وبالتالي فإن وجود[3] تنويع اقتصادي يعتمد على قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية متنوعة وغير مرتكزة من شأنه أن ينوع مصادر الدخل ويسهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج، مما قد ينتج عنه ارتفاع في الدخل واستيعاب نسبة أكبر من اليد العاملة وتحسين مستوى معيشة الأفراد. ويلعب التنويع دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي،

[1] سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية المعهد العربي للتخطيط، http://www.arab-api.org تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2018/02/13 على الساعة : 15:20 ص : 25

[2] محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (1980 – 2014) مجلة الواحات للبحوث والدراسات، غرداية، المجلد 09، العدد 02، 2016، ص637.

[3] أوضايفية حدة، مرجع سبق ذكره، ص56

ويسهم في زيادة إنتاجية العوامل، وتعريز الاستثمارات واستقرار عائدات التصدير، لاسيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والتي لا تزال تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الناتجة عن إنتاج التعدين أو النفط وكثيرا ما تروج الأدبيات إلى أن التنوع (Diversify) أو التنويع (Diversification)، يمكن اعتباره وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية، كالاستقرار والنمو، حيث قامت معظمها بفحص واختبار العلاقة بين التنوع، النمو والاستقرار، وتوصلت أن المشكلة الرئيسية تكمن في تباين الموجود بين التنوع والتنويع، حيث أن الفرق بين التنوع والتنويع هو أن الأول مفهوم ثابت (ستاتيكي) بينما الثاني هو مفهوم متحرك (ديناميكي) حيث أكد ذلك كل من:[1]

- **كورت وسيجل: «Kort and Seigel»1994:**

ذكر بأن اقتصاد إقليم ما يصبح أكثر تنوعا، بمعنى أنه أقل حساسية للتقلبات التي تسببها عوامل خارج الإقليم.

- **أكبادوك«Akpadock» 1996:**

وضح في مقال له أن التنوع الاقتصادي لا يعزز الاستقرار فقط، ولكن يتسع نحو أهداف مثل النمو الاقتصادي ومعالجة البطالة، كما توصل لنتيجة أكد فيها على أن المجتمعات تعمل على تنويع قاعدتها الاقتصادية حتى تحافظ على استمراريتها على قيد الحياة أي من خلال إيجاد تغييرات هيكلية في المستقبل للاقتصاد الوطني.

- **كيليان وهادي «Killian and Hadi»:**

ذكر أنه:

[1] موسى باهي كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، العدد 05 ديسمبر 2016، ص ص134-135.

"من المتوقع أن التنوع يزيد من استقرار الاقتصاديات المحلية ويعمل على تعزيز قدرتها على النمو".

ولكي يتحقق التنويع فإنه يتعين إحداث تحولات جذرية في الهياكل الاقتصادية، بحيث تقوم على قاعدة كبيرة من المرافق الإنتاجية لسلاسل من الصناعات ذات القيمة المضافة والميزة التنافسية العالية من خلال:[1]

- ✓ التنويع الأفقي والذي يسمح بإيجاد فرص لإنتاج سلع جديدة قد تكون مترابطة أو غير مترابطة بالقطاع الأحادي، كقطاع التعدين أو الطاقة.
- ✓ التنويع الرأسي الذي يهدف إلى تطوير المنتج وزيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة من خلال التحول من صناعة إلى أخرى والتوسع فيها عموديا.[2]

[1] موسى باهي، كمال روابنية، مرجع سبق ذكره ص 135

[2] السعيد بوشول . وآخرون، المقاولاتية باستراتيجية للتنويع الاقتصادي، دراسة حالة المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد جمة لخضر الوادي، الجزائر العدد 07، ديسمبر 2017، ص228.

ثانيا: المحددات الرئيسية للتنويع الاقتصادي:

من أهم المحددات الرئيسية للتنويع الاقتصادي نوردها فيما يلي:[1]

1- الحوكمة:

يعتبر الراشد شرطا أساسيا في بناء بيئة مواتية للتنويع الاقتصادي إذ ينطوي هذا المفهوم على تصميم وتنفيذ سياسات هادفة لتعزيز القطاعات مع وجود كفاءة في التنسيق من صناع القرار والجهات المعنية المختلفة بتنفيذ هذه السياسات إذ يعتبر الجهاز التنفيذي عنصرا فعالا في عملية تنويع الاقتصاد من خلال التسيير العقلاني للموارد الطبيعية كما تلعب الحكومات دور بالغ الأهمية في وضع إطار تنظيمي يوفر مناخ أعمال جيد.

2- الموارد الطبيعية:

تعد أهم العوامل التي لها القدرة على قيادة التنويع الاقتصادي إذ يمكن استغلالها لزيادة نطاق الصادرات والسلع المنتجة داخل البلاد.

3- القطاع الخاص:

يلعب القطاع الخاص دورا هاما في تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات غير مستقلة.

4- العوامل الإقليمية:

يعتبر التكامل الإقليمي استراتيجية هامة لتسهيل التبادل والتجارة ويشمل إصلاح نظام إدارة الجمارك.

[1] قاسم محمد، محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني بعنوان البيئة المؤسساتية سياسات الإصلاح والتنوع في الجزائر، جامعة تلمسان، الجزائر 24-25 نوفمبر 2014، ص ص 3-8.

5- الإطار الدولي:

يلعب دورا هاما بالنسبة للدولة الهادفة لتنويع اقتصادياتها سواء كان على انفراد أو تكتلات إقليمية، فالاقتصاديات العملاقة يمكن أن تعلب دور شريك أساسي للدول الراغبة في تنويع اقتصادياتها حيث يمكن لهذه الشراكة عن طريق المشاريع التجارية المشتركة أو اتفاقيات استثمار أو نقل التكنولوجيا لتحسين مناخ الأعمال فدورها يمكن في خلق أسواق موسعة للمنتجات الجديدة رغم أن الأمر معقدا من حيث قضايا الوصول إلى أسواق جديدة وفرص تجارة دولية.

6- القدرات المؤسساتية:

القدرات المؤسساتية استحقاقا واهتماما خاصا باعتبارها من العوامل المساعدة في تحديد قدرات التنويع، حيث تعتبر نوعية مؤسسات الدولة وإدارة المالية العامة من أهم العوامل التي تؤثر على فعالية استخدام النفقات، حيث تشير الدراسات أن معظم الدول النامية في السنوات الأخيرة التي عرفت ارتفاعا في إيراداتها بسبب ارتفاع أسعار البترول ونمو النفقات تميزت بانخفاض مؤشر فعالية الحكومة وهو ما يطرح مسألة قدرة هذه البلدان على استعمال هذه المداخيل بفعالية، فرغم حاجة هذه الدول للنفقات العامة لتهيئة بنيتها التحتية ومشاريع التنمية المحلية بها، تعاني من ضعف مؤسساتها إذ أشارت الدراسات الحديثة أن المؤسسات الجديدة ونوعية الإدارة العامة يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على السياسة الاقتصادية.

وبصفة عامة يمكن للمؤسسات الجيدة أن تساعد في التنويع الاقتصادي وفق الآليات التالية:

- توفير المعلومات للأسواق المحلية حول فرص التصدير الجديدة.

- دعم تحسين مستوى التعليم وأنشطة البحث والتطوير لتحسين تدفق التكنولوجيا الحديثة.
- العمل على تدفق الاستثمار الأجنبي والمساهمة في تطوير القطاع المالي من خلال القوانين والتشريعات الجيدة.

7- الموارد البشرية:

تدرك معظم حكومات البلدان النامية مدى أهمية التعليم والاستثمار في رأس المال البشري كأحد العوامل الهامة لتحقيق نمو الاقتصاد، غير أن المفارقة تكمن في انخفاض الاستثمار في هذا المجال أن الاستثمار في الموارد البشرية خاصة في مجال التعليم يجعل القوة العاملة أكثر إنتاجية ويشجع الابتكار ويساعد الشركات المحلية على اكتساب أساليب إنتاج جديدة، فتكنولوجيا متطورة، وكلما كان المجتمع المتطور يساعد على خلق شروط جيدة للحكم الراشد.

المطلب الثاني: مزايا التنويع الاقتصادي:

تعود الأهمية التنويع الاقتصادي القصوى في شتى المجالات التي تقود إلى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية نظرا لمزاياه المتعددة والتي تتمثل فيما يلي:[1]

1- تقليل المخاطر الاستثمارية: يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها.

[1] ممدوح رضا الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض خلال الفترة 16-17 فيفري 2014، ص ص6-8.

2- تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي: يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تحقيق مزايا عديدة جراء تقليص مخاطر اعتماد الاقتصاد على إنتاج منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات أو ارتكاز على قطاع واحد أو عدد محدود من القطاعات.

3- تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات: تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرج ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

4- زيادة إنتاجية رأس المال البشري: يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

5- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية: يسهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابا على النمو الاقتصادي.

6- **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي:** يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وقد أثبتت بعض الدراسات أن لتقلب الناتج المحلي الإجمالي وعدم استقرار مستوياته علاقة عكسية بمعدل النمو الاقتصادي، وبالتالي يمكن الاستنتاج بأن تقليص التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي الناتج من زيادة درجة التنويع الاقتصادي سيؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، قد أكدت بعض الدراسات تحرك الهيكل الإنتاجي خلال عملية التنمية من القطاعات الأكثر تقلبا إلى القطاعات الأقل تقلبا

وتلاشي التقلبات الناجمة من الصدمات على المستوى الكلي عبر عملية التنمية، وتناقص درجة التركز القطاعي في المراحل الأولى لعملية التنمية، وتزايدها في مراحلها الأخيرة.

7- رفع معدل التبادل التجاري: يؤدي انخفاض أسعار المنتجات المصدرة إلى الأسواق العالمية، مع استقرار أو ارتفاع أسعار الواردات إلى تدني في مستوى معدل التبادل التجاري، فعندما تعتمد التجارة الخارجية على تصدير منتج معين، فإن انخفاض أسعاره سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقابل أسعار الواردات نتيجة للوزن المهم الذي يشغله هذا المنتج في ترجيح الأرقام القياسية لأسعار الصادرات، مما يعني خسارة الدولة جراء تجارتها الخارجية، أما عندما تتنوع الصادرات فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات.

8- توليد الفرص الوظيفية: ذلك لأن التنويع يحفز على النمو الاقتصادي ويحقق التنمية المستدامة وكل ذلك يؤدي إلى الطلب على العمالة.

9- زيادة القيمة المضافة: يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.

10- تعزيز التنمية المستدامة: أثبتت بعض الدراسات التي تناولت تقلب النمو الاقتصادي عبر الزمن، وعدم تمكن العديد من الدول الفقيرة للوصول إلى تنمية مستمرة ومستدامة أن هناك ثلاثة أسباب رئيسية ترتبط بضعف التنويع الاقتصادي.

- ✓ تخصص الدول الفقيرة في إنتاج وتصدير عدد قليل من المنتجات.
- ✓ تعرض الدول الفقيرة بصورة متكررة وشديدة للصدمات الكلية.
- ✓ ارتفاع حدة التقلبات على المستوى الاقتصادي الكلي نتيجة لأثر الصدمات على القطاعات المتخصصة.

وبالتالي فإن ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي ستؤدي بالمقابل إلى استقرار معدلات النمو عبر الزمن وتحقيق التنمية المستدامة.

وبما أن التنوع الاقتصادي عملية تدريجية تراكمية لتنويع مصادر الدخل ولزيادة مساهمة القطاع الصناعي والقطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي، فإن الهدف الرئيسي منه لا سيما في الدول النفطية

(مثل الجزائر)، هو الحد من الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر وإيرادات أخرى.

كما أنه يهدف إلى تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص، وهناك بعض المزايا الأخرى المتمثلة في:[1]

- ✓ توسيع فرص وآفاق كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- ✓ زيادة الشركاء التجاريين وتوسيع آفاق الأسواق الدولية.
- ✓ تنويع العوائد المالية وتوسيعها وزيادة القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة.
- ✓ خلق صناعة تصديرية تسهم في تقوية الروابط الأمامية والخلفية للصناعات القائمة.
- ✓ توفير بعض فرص العمل للعمالة الوطنية بغية تسريع عملية النمو الاقتصادي.
- ✓ اتجاهات معدلات التبادل التجاري.
- ✓ عدم استقرار الأسعار في أسواق السلع الأولية.

[1] جبار بوكثير، حميدة زرقوط، قراءة لاستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، إنجازات رائدة وآفاق مستقبلية واعدة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 07، جوان 2017 ص334.

- ✓ استنزاف الموارد المعدنية.
- ✓ وفرات الحجم الخارجية في الاقتصادات المرتبطة خصوصا مع التصنيع.
- ✓ الحد من مخاطر المحفظة.

فعلى المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي البترولي مثلا.

وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية.

أما على المدى الطويل فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى، أي أن القطاع الرئيسي كالنفط، قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي.[1]

[1] السعيد بوشول وآخرون، مرجع سبق ذكره ص229.

المبحث الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي وأنماطه.

التنويع الاقتصادي يميل إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة، مثل الاحتياجات الأساسية للفقراء، من خلال فتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي تتسع لفئة واسعة من الأفراد كما أن التنويع يدفع إلى توسيع قدرة البيئة في تلبية احتياجات الأفراد عبر التحسين التكنولوجي، التنظيم الاجتماعي، وتنويع مجالات الأنشطة الاقتصادية وعدم الإفراط في استغلال مورد واحد إلى حد استنزافه وحدوث التدهور البيئي، كما يبعث التنويع قاعدة اقتصادية واسعة النطاق، ذات قدرة على تأمين العدالة ضمن الجيل الواحد وبين الأجيال الحالية والمستقبلية[1] وللتنويع طرق مؤشرات لقياسه.

المطلب الأول: المؤشرين الرئيسيين

أولا مؤشر هرفندل–هيرشمان

يعتبر مؤشر هرفندل–هيرشمان(HERFINDAL– HIRSHMAN) من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنويع الاقتصادي لأي اقتصاد تتراوح قيمته ما بين الصفر (0) والواحد (1)، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنوع الاقتصادي، وكلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم التنوع الاقتصادي، أي التركز الاقتصادي، ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=0}^{n}(x1/x)^2 - \sqrt{1/n}}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

حيث: xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i.

[1] براجي صباح، شمام عبد الوهاب، دور السياسة الاقتصادية في بعض تنويع الاقتصاديات الريعية لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري، 2000–2014، مجلة الاستراتيجية والتنويع، العدد 13، جامعة مستغانم، 2017، ص64.

x: الناتج المحلي الإجمالي piB.

N: عدد مكونات الناتج[1].

يعتمد معامل هرفندال–هيرشمان على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين، واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين، كما استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير.

فإن كان صفرا كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد (أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلا إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات) وإذا كان واحدا صحيح فإن مقدار التنوع يكون معدوما، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج مرتكزا في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية بينما لا تسهم بقية النشاطات بأية حصة من الناتج المحلي الإجمالي وتعد القيم المرتفعة لمعامل هرفندال دليلا على ضعف الاقتصاد توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات وبالتالي حصرها في عدد قليل منها.[2]

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع فهي أيضا عديدة ومنها الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات والواردات، والإيرادات الفعلية للحكومة، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت وقوة العمل .. إلخ وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا، معيارا لتنوع الاقتصاد يتكون من أربعة عناصر هي: مقدار

[1] بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان: استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2018، ص333.

[2] محمد كريم قروف، مرجع سبق ذكره ص640-641.

إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة إسهام العمل في الصناعة، ومقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء ومقدار التركز في الصادرات.[1]

ثانيا: مؤشر فلاديمير كوسوف (Cos).

يعطى بالصيغة التالية:

$$\text{Cos} = \frac{\sum_{i=1}^{n} di^2 \times Bi^2}{\sqrt{\sum_{n=1}^{n} di^2} \times \sqrt{\sum_{n=1}^{n} Bi^2}}$$

حيثdi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

Bi: الأهمية النسبية لكل قطاه في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

ويستدل على وجود التنويع من خلال حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد في حالة cos 0 = والعكس في حالة الابتعاد عن القيمة مما يترجم بنقص في التغيرات الهيكلية.

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع فهي عديدة منها الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، والإيرادات الفعلية للحكومة وإجمالي تكوين رأس المال، وقوة العمل... إلخ.

كما وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا معيار لتنويع الاقتصاد يكون من العناصر التالية:

- ✓ مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ نسبة إسهام العمل في الصناعة.
- ✓ مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء.
- ✓ مقدار التركز في الصادرات.[1]

[1] ممدوح عوض الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص9-10.

المطلب الثاني: أنماط التنويع الاقتصادي.

تعددت المفاهيم الخاصة بالتنويع الاقتصادي كون هذا الأخير لا يقتصر فقط على البلدان الريعية التي تعتمد على الدخل الوحيد بل شمل حتى الدول المتقدمة التي تسعى جاهدة في خلق ديناميكية اقتصادية تركز على إيجاد بدائل لتنويع اقتصادياتها.

ويمكن التمييز بين عدة أنماط للتنويع الاقتصادي.

1- تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي):[2]

من منظور الاقتصاد الجزئي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تنويع إنتاجها من خلال إنتاج سلع جديدة دون التخلي عن السلع الأصلية مما يجعل الهيكل الإنتاجي (الصناعي) المحلي لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية عريضة وتنافسية وأقل اعتمادا على عدد قليل من الأنشطة.

فالتنويع الإنتاجي يسمح بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية. وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير المرغوب فيها مثل "لعنة الموارد الطبيعية"، أو ما يسمى بـ"المرض الهولندي"، فضلا عن ذلك فإن التنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات.

---

[1] أوكيل حميدة، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر 2016، ص151.

[2] زرموت خالد، التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية: مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 06، العدد 03، سنة 2007، ص1187.

وفي ذات السياق، فإن مبدأ التخصيص والتركيز في الإنتاج من شأنه تحقيق وفرات اقتصادية كبيرة ويعتبر مؤشر: "هيرفندال–هيرشمان" من أبرز المؤشرات المعروفة والمتداولة في أدبيات تركز أو تنوع الصادرات والذي يعكس درجة اعتماد صادرات بلد ميعن على عدد قليل من المنتجات أو على فئة محدودة من الشركاء التجاريين وهو بالطبع يقيس مدى انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة ما من تلك السلع في الصادرات العالمية بحيث كلما اقترب المؤشر من الواحد (1) كلما قلت درجة التنوع للصادرات لكونها تقتصر على عدد قليل من المنتجات، أو على عدد محدود من أسواق التصدير.

أما من المنظور الاقتصادي الكلي، فإن تنويع الهيكل الإنتاجي يعني مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في خلق الثروة وتوليد الناتج والدخل الوطني من خلال مساهمة كل من القطاع الفلاحي، الصناعي وقطاع الخدمات في بلوغ مستوى التنويع المرغوب فيه.

2- تنويع السوق والتجارة الخارجية (الصادرات):

يعد تنويع السوق والتجارة الخارجية من الأولويات التي تطمح إليها كل الدول سيما وأن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا منها يحمل مساوئ واضحة على الاقتصاد الوطني، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد على عكس ما لو كان هناك مزيجا متنوعا يسمح بوجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى. وعلاوة على ذلك، هناك وفرات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية وفتح منافذ تصدير محتملة، فتنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة وعلاوة على ذلك، فإن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا، وعلى صعيد آخر، تتصف الدول المتقدمة

صناعيا بالتنوع الشديد في اقتصادياتها ما يعكس التناسق والتناغم الموجود بين مختلف القطاعات الاقتصادية ومدى تكاملها، في حين تتسم الدول المتخلفة في التخصيص في إنتاج عدد قليل من المواد الأولية وهو ما يعكسه مؤشر الصادرات لها.[1]

3- التنويع على الواردات:[2]

يمثل التنويع في الواردات وجها مهما للتنويع الاقتصادي باعتبار أن الاقتصاد الوطني سيستورد من العالم الخارجي السلع والخدمات التي لا ينتجها بصورة تنافسية، وهناك قسم من الواردات لا يتمكن الاقتصاد الوطني من إنتاجها نظرا لطبيعة المنتجات التقنية، أو لعدم ملائمة الظروف المناخية لإنتاجها، أو لأن تكاليف إنتاجها المحلية تفوق أسعار المستورد منها، وبذلك فإن تطور بنية الواردات يمثل تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني، مقارنة باحتياجاته مع ضوء تكاليف الإنتاج المقارنة مع أسعار الواردات.

4- التنويع في الإيرادات الحكومية:

تلعب الإيرادات الحكومية دورا مهما في تنويع القاعدة الاقتصادية ففي الدول النفطية تعتمد الإيرادات الحكومية بشكل كبير على الإيرادات النفطية، كما يعتمد حجم الإنفاق الحكومي الذي يعد محرك النشاط الاقتصادي على أسعار النفط العالمية، وعلى حجم الطلب من النفط. وبالتالي فإن التنويع الاقتصادي لابد وأن يترافق مع ازدياد نسبة الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى مجموع الإيرادات الحكومية.

5- التنويع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت:

يعد إجمالي تكوين رأس المال الثابت من المتغيرات المهمة التي تبرز أحد أهم مظاهر تطور التنويع الاقتصادي، لأنه يبرز توجيهات وتطور الاستثمار، وبالنظر إلى طبيعة

[1] زرموت خالد، مرجع سبق ذكره.ص1188.

[2] ممدوح عوض الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص10-21.

الاقتصاد المعتمد على النفط، فمن المفيد التعرف على توجيهات القرارات الاستثمارية وتوضيح فيما إذا كانت تتركز في قطاع معين (النفط مثلا) أم أن الاستثمارات توزع بصورة متكافئة على جميع القطاعات الاقتصادية للوصول إلى هذا الهدف.

6- التنويع في العمالة:

من المحاور المهمة في التنويع الاقتصادي بنية العمالة وتوزيعها على النشاطات الاقتصادية المختلفة، ذلك لأن تنويع الإنتاج يتطلب تنويعا متناغما مع العمالة التي تقوم بالعملية الإنتاجية.

المبحث الثالث: بعض التجارب الدولية للتنويع الاقتصادي.

كل دولة تسعى لتحقيق النمو الاقتصادي وذلك باتباع استراتيجية التنويع الاقتصادي لهذا هناك العديد من الدول التي حققت نتائج جيدة فيها. ولهذا سيتم التعرض فيما يلي إلى أهم التجارب الدولية، القارية والعربية التي يشهد لها بالنجاح في مجال التنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: تجربة جنوب إفريقيا والتجربة الهندية:

سنتعرض إلى هاتين التجربتين لنرى كيف وصلت إلى النجاح. تعد التجربة الهندية وتجربة جنوب إفريقيا من أهم التجارب التي عرفت نجاحا كبيرا على جميع المستويات وحققت نتائج ملموسة، وكل هذا بالأساس يعود إلى جملة من العوامل والوسائل التي سطرتها هذه الدول وعرفت كيفية استخدامها.

أولا: تجربة جنوب إفريقيا:

يعود نجاح جنوب إفريقيا إلى استحواذها على ثروات معدنية هائلة، إنشاء قاعدة صناعية جديدة طورتها في أواخر القرن العشرين ترتبط بالقطاعات التقليدية مثل: الزراعة والمناجم، وبمعنى آخر تعتبر القاعدة الصناعية القائد الأساسي للنمو الاقتصادي والتنويع، وتمثلت أهم خطوات التنويع الاقتصادي في جنوب إفريقيا في الآتي:[1]

- ✓ أسست حكومة جنوب إفريقيا منشآت مثل: (Phoskor) الإنتاج الفوسفات بشكل مستعجل، ومؤسسة (SASOL) في مجال تحويل الفحم، كما نجد من بين الهيئات التي ساهمت في دعم التنويع داخليا: مكتب المعايير لجنوب إفريقيا SABAS ومجلس الأبحاث العلمية والصناعية (CSIR)، ويعتبر إنشاء إطار وطني

[1] بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان: مرجع سبق ذكره، ص334.

للسياسات الصناعية وخطة عمل لهذه السياسات قصد تسهيل التنويع أهم خطوة قامت بها الحكومة سنة 2007.

- ✓ تطوير بشكل جيد إطار للشراكة العمومية والخاصة لدعم البنية التحتية ما مكنها في فترة 8 سنوات من إنجاز 60 مشروع، ووضع أسرع خط سكة حديدية يربط بين جوهانسبورغ وبريتوريا.
- ✓ إدخال الحكومة الإلكترونية ومبادرات التدريب الإلكتروني كطريقة فعالة لاستعمال المهارات النادرة والمهمة.
- ✓ تطوير جيد لسوق مالي محلي، مع توفير عدد هائل من الخدمات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن جنوب إفريقيا تحتوي على تشريع بنكي فعال.

ثانيا: التجربة الهندية:

انتهجت الهند بعد الاستقلال ولو لعقود عدة استراتيجيات لإحلال الواردات، وكانت خطوات التنويع في هذه الدولة كالآتي:

- ✓ إلغاء أنظمة الترخيص للأنشطة الصناعية ورفع القيود على الاستثمار، تحرير التجارة الخارجية تدريجيا منذ بداية التسعينات، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة تجارة الهند إلى الناتج من 16% إلى 46%، بالإضافة إلى ارتفاع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ انتهجت الهند سياسة لبناء القدرات البشرية والاستثمار في التعليم العالي على المستوى العالمي، مما أسفر عن ذلك نجاح في مجموعة من الصناعات كصناعة المستحضرات الصيدلانية، صناعة السيارات، والصناعات الكيماوية والخدمات.

المطلب الثاني: بعض أدلة التنويع في الخليج وتجربة ماليزيا الإسلامية:

وهنا سنتعرض لتجربتين من إحدى التجارب العربية والإسلامية وذلك لنرى خطوات نجاحها وكيفية وصولها مع التنويع الاقتصادي ونجاحه.

أولا: أدلة التنويع في الخليج

هنالك العديد من الدلائل التي يمكن الاعتماد عليها والاسترشاد بها في البلدان التي تهدف إلى تنويع القاعدة الإنتاجية ونظرا لخصوصية بلدان مجلس التعاون الخليجي في كونها تمثل كتلة اقتصادية.

لذا سنتناول دراسة الدلائل التنويعية المهمة والتي تنسق مع هذه البلدان.

1 – مساهمة القطاعات الاقتصادية عدا النفط :

تمثل مساهمة القطاعات غير النفطية إحدى أدلة التنويع وأكثره شيوعا. في غضون ال 15 عاما الماضية حدثت تطورات مهمة في القاعدة الإنتاجية في اقتصاديات الخليج. كانت نتائج لإجراءات السياسات المباشرة في إطار البحث عن مصادر بديلة لتوفير الإيرادات المالية.

وما يؤكد ذلك هو زيادة البدائل مع الخسائر وتراجع العوائد المالية النفطية. فخلال المدة (2000–2010) تراجعت مساهمة القطاع النفطي في بلدان المجلس الخليجي من 91% عام 2000 إلى 88.1% عام 2009. وقد اقترن ذلك في تطور مساهمة القطاعات والأنشطة الاقتصادية البديلة للنفط.

بالنظير من ذلك فقد ارتفعت درجة مساهمة عوائد التجارة غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي من 8.4% إلى 8.9% خلال المدة (1998–2000) ففي البحرين على سبيل المثال كانت نسبة مساهمه التجارة والسياحة قد ارتفعت من 1.6% إلى 12.4% وفي

الإمارات من 3.4% إلى 11.3% وفي الكويت من 7.8%إلى 8.1% في حين بقيت ثابتة كما هي في عمان وقطر.

وقد انخفضت هذه النسبة في السعودية من 7.8% إلى 7.2% في المدة نفسها.[1]

كما فقد ازدادت أهمية التصنيع في بلدان المجلس بما في ذلك تنمية قطاع الصناعات التحويلية الذي ارتفعت مساهمة الناتج المحلي الإجمالي من 8% في عام 1992 إلى 9% تقريبا في عام 2009 ويرجح أن ترتفع هذه النسبة إلى 16% في عام 2015 و19% في عام 2020.

فالبحرين شهدت زيادة في مساهمة السلع المصنعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المدة من 16.3% إلى 31.6% وفي الإمارات من 3.9% إلى 11.6% وفي عمان من 0.6% إلى 5.3% وفي السعودية من 1.6% إلى 2.5% فيما انخفض النسبة لكل من قطر والكويت من 5.4% إلى 3.4% ومن 2.2% إلى 1.4% على التوالي وذلك خلال المدة (200-2010)

2- تركز الصادرات :

يعد دليلي التنوع والتركيز من بين أهم الأدلة التي تكشف على مستوى التنويع الاقتصادي التي تبني استراتيجية التنويع.

بالنسبة لمؤشر التنوع فقد شهد عام 2010 مقارنه بعام 2007 تطورات مهمة على صعيد تنوع الصادرات في بلدان الخليج إذ أن مؤشر التنوع للصادرات انخفض عام 2010 مقارنه بـ 2007 ولجميع البلدان الخليجية، إلا أن مؤشر تنويع الصادرات في الإمارات

[1] عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي، مفهومه، ابعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة القرى للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد الثامن العدد31، ص 61.

اقترب من متوسط العالم مما يدل على زيادة تنوع سنوية صادرات الإماراتية مقارنه بالتنوع الحاصل في هيكل الصادرات العالمية.

وفيما يتعلق بمؤشر التركز فقد انخفض (أي تحسن) هذا المؤشر لعام 2010 مقارنه بعام 2007 في الإمارات البحرين، السعودية، عمان وقطر، إلا أن الكويت ارتفع فيها مؤشر تركز الصادرات.

3- مستوى التجارة البينية الخليجية :

تمثل التجارة الخارجية أهمية كبيرة لاقتصاديات دول مجلس التعاون فعلى الرغم من اعتماد الناتج المحلي الإجمالي على القطاع النفطي إلا أن دور التجارة ممثلا في عوائد صادرات النفط الخام بشكل رئيسي والواردات من مختلف السلع في حالة تقلب مستمر تبعا لتقلبات الطلب العالمي على النفط. الأمر الذي جعل من التجارة البينية تابعنا معتمدا على تلك التغيرات والآن بلدان الخليج تعتمد على النفط في اغلب صادراتها فليس من المعقول أن تتاجر مع بعضها البعض في سلعة النفط ومن ثم فإن ارتفاع حجم التجارة البينية الخليجية إنما يدل على زيادة حجم الصادرات في السلع غير النفطية وعلى ارتفاع المكونات البديلة.

ويلاحظ في التجارة البينية الخليجية أن نسب الواردات البينية أعلى من نسب الصادرات البينية عدا السعودية والإمارات فإن صادراتهما البينية أعلى من الواردات ويرجع ذلك في حقيقة الأمر إلى ارتفاع حجم التجارة العابرة بين هذه الدول.

الإمارات العربية:

اعتمدت دولة الإمارات العربية على إعطاء الأولوية للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية مع سياسات مبنية على الانفتاح على العالم وعلى التنوع

الاقتصادي، وبفضل سياسة تجارية مفتوحة، وسعر صرف مربوط بالدولار، تتميز الإمارات العربية بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات (عبئ ضريبي منخفض جدا)، وقد أسهم ذلك في التحول من دولة يعتمد اقتصادها على النفط بنسبة 90% في الناتج المحلي عام 1971 إلى حوالي 30% فقط سنة 2015، ومساهمة القطاعات غير النفطية بنسبة 70% في المداخيل الحكومية لنفس السنة، كما ركزت هذه الدولة على ثلاثة قطاعات أساسية تمثلت في الصناعة، السياحة والتجارة.

بالإضافة إلى ذلك قامت الإمارات العربية بـ:

- ✓ الاستثمار في إطار تنويع الاقتصاد المحلي، في إنشاء أصول جديدة وبنيات تحتية وخدمات ذات جودة عالية.
- ✓ إنشاء منطقة تجارية حرة لتطوير القدرات التصديرية (دبي).
- ✓ إدراج عدة استراتيجيات: رؤية الإمارات 2021، رؤية أبو ظبي 2030، وخطة دبي 2015.[1]

ثانيا: تجربة ماليزيا:

تعتبر تجربة التنمية في ماليزيا تجربة مهمة بالنسبة للبلدان العربية باعتبارها تتم في بلد إسلامي بهدف التنمية والنهوض الاقتصادي، في ظل سياسة منفتحة على العالم الخارجي وتستمد هذه التجربة خصوصياتها من أنها محاولة جريئة للدخول في دائرة العولمة مع الحفاظ على درجة كبيرة من هامش الوطنية الاقتصادية ولقد نجحت تلك المعادلة الصعبة في التطبيق في ظل القيادة الحكيمة للاقتصاد الماليزي والتي ركزت ومنذ عام 1981 على ثالوث: "النمو، التحديث، التصنيع" باعتبار تلك القضايا الثلاث أولويات اقتصادية وطنية، كما تم التركيز على مفهوم ماليزيا كشراكة تجمع بين القطاع العام والقطاع

[1] بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص335

الخاص من جهة وبين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي من جهة أخرى. ورغم محاولة الغرب ودوائر المال العالمية إثارة الاضطرابات السياسية لزعزعة ذلك المد التنموي الماليزي في محاولة للانتقام منه باعتباره يضرب مثلا قد يقتدى به في عدد من البلدان النامية في مجال التمرد على قواعد العولمة وعدم الانصياع لبرامج "صندوق النقد الدولي" في عملية الإنقاض المالي والخروج من الأزمات المالية العالمية على غرار ما حدث في أزمة صيف 1997، وما يحدث حاليا من إفرازات للأزمة المالية العالمية الراهنة، فلقد نجحت ماليزيا في التخفيف من حدة وخطورة هذه الأزمات وواصلت مسيرتها التنموية بشروطها الوطنية.[1]

تميزت هذه التجربة بتدخل الدولة لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة، بالإضافة إلى اعتماد استراتيجية لإحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة، مع التركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية القوية، وقد نجحت ماليزيا في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال:[2]

- ✓ اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التصدير مما أدى إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية.
- ✓ التركيز على التنمية البشرية والرأسمالية عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم من خلال صندوق يستهدف الشركات الصناعية وعدد من صناديق دعم التعليم الأجنبي التي ترعاها الدولة، وفي الوقت نفسه تم استهداف تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.[3]

[1] بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير، التنمية الاقتصادية في ماليزيا، تجربة إسلامية رائدة، مجلة البدر، جامعة بشار، الجزائر، ص165.

[2] بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص336.

[3] المرجع نفسه. ص336.

وقد سعت ماليزيا خلال الخصخصة إلى تحقيق عدة أهداف هي:

- ✓ تقليل الأعباء المالية والإدارية على الحكومة وذلك من خلال تقليل حصة الحكومة في الشركات.
- ✓ تحسين الكفاءة الإنتاجية، من خلال إعطاء الفرصة للأفراد لإدارة المشروعات وتحقيق أعلى ربح.
- ✓ تسريع عجلة النمو الاقتصادي حيث يعتمد القطاع الخاص في إدارته للمشروعات الاقتصادية على المرونة والكفاءة وعدم التقيد بساعات عمل محددة.

كما تم السماح لرأس المال الأجنبي المباشر بالاستثمار في الاقتصاد الماليزي، وقد أدت هذه الحزمة من السياسات إلى:

- تنشيط عمليات النمو الصناعي.
- تعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع.
- تحديث البنية التحتية للاقتصاد الماليزي.
- مزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار مجموعة بلدان كتلة الأسيان.
- تطوير طبقة من رجال الأعمال الماليزيين من ذوي الأصول المالاوية.[1]

المطلب الثالث: تجربة إندونيسيا وتجربة المكسيك:

تطالعنا التجارب التاريخية ببضعة أمثلة لبلدان نجحت في تنويع الاقتصاد بعيدا عن التركيز على النفط وخاصة حين يكون الأفق الزمني لإنتاجها النفطي لا يزال طويلا، وغالبا ما تقف بعض المعوقات في طريق التنويع مثل التقلب الاقتصادي الذي يسببه الاعتماد على إيرادات النفط أو أثر إيرادات النفط في إضعاف الحكومة والمؤسسات.

[1] بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير، مرجع سبق ذكره ص167-168.

يبدو أن النجاح أو الفشل يعتمد على تطبيق سياسات ملائمة قبل هبوط الإيرادات النفطية وربما تكون إندونيسيا والمكسيك وماليزيا (درسناها سابقا) أفضل الأمثلة لبلدان نجحت في تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط ورغم إتباع كل هذه البلدان مسارا مختلفا فمن الواضح أن بينها بعض الأمور المشتركة نذكر منها:

- ✓ استغرق التنويع فترة طويلة ولم يبدأ إلا مع بداية تراجع الإيرادات النفطية، فعلى سبيل المثال بدأت إندونيسيا استراتيجياتها القائمة على التصدير في أوائل السبعينات وحققت زيادة سريعة في تطور الصادرات بين الثمانينات والتسعينات أي أن الأمر استغرق (20) عاما حتى بلغت مستوى من التطور يضاهي بعض الاقتصاديات المتقدمة.
- ✓ ركزت البلدان الناجحة على تقديم حوافز لتشجيع الشركات على تطوير أسواق الصادرات وعدم العمالة في اكتساب المهارات والتعليم الملائمين للحصول على وظائف في هذه المجالات الجديدة الآخذة في التوسع، وبالإضافة إلى التركيز على إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ موات لممارسة الأعمال. كان على هذه البلدان القيام بما يلي:[1]

أولا: الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الإنتاجية حتى وإن لم تكن هناك ميزة نسبية مسبقة:

أوضحت التجربة المبكرة لكل من إندونيسيا والمكسيك أن إحلال الواردات أو الاعتماد على الصناعات كثيفة الاستخدام أسفرت عن وجود شركات تتسم بعدم الكفاءة ومحدودية النطاق المتاح لتحسين الدخل والإنتاجية؛ ومع قيام هذه البلدان بتغيير منهجها ورغم أنها

[1] غلاب فاتح، سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر، السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي (حالة ماليزيا، إندونيسيا والمكسيك)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، جامعة المسيلة، الجزائر، مارس 2017، ص ص85-91.

بدأت من قاعدة تكنولوجية منخفضة، تمكنت من زيادة تطور صادراتها عن طريق التركيز على تجمعات صناعية محددة أدت إلى النهوض بمستوى التكنولوجيا، واستخدمت شيلي دعم الصادرات والشراكات بين القطاعين العام والخاص لإقامة شركات جديدة وتعزيز المهارات التكنولوجية في قطاعات محددة.

ثانيا: استخدام رأس المال الأجنبي لتعزيز نقل التكنولوجيا:

في ثمانينات القرن الماضي بدأت إندونيسيا تجذب رأس المال الأجنبي من خلال إنشاء مناطق للتجارة الحرة، وتقديم حوافز ضريبية وتخفض القيود الجمركية والحواجز غير الجمركية، وتم تنفيذ سياسات مماثلة في ماليزيا والمكسيك، وساهم الانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بدور مهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي سهل تطوير قطاع السيارات وقطاعات أخرى استراتيجية.

ثالثا: استخدام دعم الصادرات، والحوافز الضريبية وتوفير سبل التمويل لتسيير المخاطرة على رواد الأعمال.

استخدام دعم الصادرات، والحوافز الضريبية، وتوفير سبل التمويل لتسيير المخاطرة على رواد الأعمال لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن الدخول في قطاعات جديدة خطوة محفوفة بالمخاطر بالنسبة لشركات القطاع الخاص، ويمكن أن يقدم دعم الصادرات والحوافز الضريبية بعض المساعدات في تخفيف المخاطر على رواد الأعمال في الصناعات الوليدة، وبالإضافة إلى ذلك يمكن تخفيف المخاطر من خلال التمويل والدعم من بنوك التنمية، وصناديق رأس المال المخاطر، وهيئات تشجيع الصادرات.

رابعا: الاستثمار في التدريب لضمان توافر العمالة الماهرة:

يتطلب إنشاء التجمعات الصناعية وجود رأس مال ومهارات بشرية تتناسب مع احتياطات القطاع، إلى جانب البنية التحتية المنشآت الصناعية اللازمة، فعلى سبيل المثال ركزت المكسيك على تدريب العمالة وتعزيز مهاراتها، وقامت برعاية العمالة للحصول على تدريب من جهات أجنبية، وبمرور الوقت، بدأت تحصد ثمار هذه الاستثمارات في التدريب حيث تمكنت من تكوين قوة عاملة عالية المهارات.

خامسا: إنشاء روابط أفقية ورأسية على التجمعات الصناعية:

يمكن أن يؤدي إنشاء شبكات للموردين المحليين حول صناعات التصدير القائمة على زيادة إمكانيات التوظيف في قطاع بعينه وإن كان يتعين الاهتمام بكفاءة القطاعات ذات المصادر المحلية ومراعاة ألا يؤدي وجودها إلى فقدان التنافسية، وقد دخلت بعض هذه الدول مجال إنتاج المطاط وزيت النخيل والأنشطة الممتدة له من أجل إقامة صلات مع بقية قطاعات الاقتصاد والنهوض بالقدرات البحثية والتكنولوجيا، أما المكسيك فقد أنشأت روابط حول قطاع السيارات.

الجدول رقم (06) الصادرات (معبر الجاري للدولار الأمريكي)

البيان / السنوات	الصادرات		
	ماليزيا	اندونيسيا	المكسيك
2006	163.6	158.3	150.2
2007	179.1	180.4	163.4
2008	203.0	213.5	175.1
2009	160.1	182.9	138.1

2010	202.2	241.7	179.3
2011	232.2	307.0	210.1
2012	231.6	288.2	222.8
2013	232.4	280.3	228.5
2014	–	–	–

المصدر : غلاب فاتح سعيداني ، محمد السعيد ، مرجع سبق ذكره ص 87

الجدول رقم (07) إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان

البيان / السنوات	إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان		
	ماليزيا	اندونيسيا	المكسيك
2006	58	61	57
2007	58	62	57
2008	58	62	57
2009	57	63	58
2010	57	63	59
2011	57	63	57
2012	58	64	59
2013	58	64	59
2014	58	64	59

المصدر : غلاب فاتح سعيداني ، محمد السعيد ، مرجع سبق ذكره ص 91

خلاصة الفصل :

حوصلة لما تم التعرض إليه في هذا الفصل الثاني، أي بعدما تعرفنا جيدا على التنويع الاقتصادي كسياسة تنمية يقودنا إلى اقتصاد مفتوح ، تحقيق عجلة النمو والسير بها إلى الآفاق ورأينا كذلك كل من المحددات والمؤشرات التي تقاس به بعض التجارب المختلفة منها العربية.

التي توصلت إلى نتائج جيدة مع التنويع أي تجارب ناجحة في هذا المجال فنصل إلى حتمية الدولة الجزائرية لتطبيق هذا الأخير لكل حوافزه ومتطلباته.

الفصل الثالث –

واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وسبل تفعيله:

تمهيد:

تعاني معظم الدول النفطية منذ 2014 من مشاكل مالية كبيرة بعد التراجع الكبير والمستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية، ويجمع الخبراء والباحثون على أن أفضل حل لهذه المشكلة هو التنويع الاقتصادي للخروج من التبعية لقطاع المحروقات، ومع استمرار انخفاض سعر برميل النفط وجدت الحكومة الجزائرية نفسها في مواجهة عجز موازي أثر على برامجها التنموية. وسيعرض في هذا الفصل دراسة واقع التنويع وسبل تحقيقه في الجزائر وذلك من خلال اتباع شروطه وآلياته. حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثاني: عوائق التنويع الاقتصادي.

المبحث الثالث: سبل تفعيل التنويع الاقتصادي وفرص نجاحه.

المبحث الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

يعتمد نموذج النمو السائد في الجزائر على مداخيل النفط التي يعاد توزيعها في الاقتصاد عبر آلية الإنفاق الحكومي، ويعد جزء من هذا الإنفاق استهلاكيا متعلق بأجور المواطنين ورواتبهم في القطاع العام، في حين أن جزءا آخر منه متعلق بإنفاق رأسمالي ذو صلة بالمشاريع التنموية والبنى التحتية والخدمات الاجتماعية.

المطلب الأول: نموذج النمو الاقتصادي في الجزائر:

نقف هنا على أهم القطاعات المحركة للاقتصاد الجزائري

لمعرفة أهم القطاعات الاقتصادية التي تسهم في تكوين القيمة المضافة للإنتاج المحلي الإجمالي نستعين بنسبة مساهمة هذه القطاعات في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي، بحيث يتضح من الجدول الأول رقم 1 ارتفاع الإسهام المباشر لقطاع المحروقات في الإنتاج المحلي الإجمالي حيث تمثل أعلى نسبة مساهمة خلال الفترة (2001 – 2015) إذ بلغت 54.39% سنة 2008، إلا أن هذه النسبة انخفضت سنة 2009[1] إلى 39.58%، نتيجة تراجع أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية ومع عودة التحسن في سوق النفط عادت النسبة للارتفاع خلال الفترة (2010 – 2012)، لتعاود الانخفاض خلال الفترة (2013 – 2015) حيث بلغت سنة 2015 نسبة 25.55% تزامنا مع انخفاض أسعار النفط.

أما بالنسبة لإسهام القطاعات الأخرى في الإنتاج المحلي الإجمالي، فقد عرفت تذبذب طفيف خلال فترة الدراسة، إلا أنه كان هناك تزايد مستمر في نسب المساهمة خلال فترة (2011 – 2015)، فقد انتقلت نسبة مساهمة الفلاحة من 10.49% سنة 2011 إلى

[1] بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره ص ص(336-340).

15.58% سنة 2015، ولعل ذلك مرده للجهود الرامية إلى تنمية القطاعات خارج المحروقات، لاسيما منها الفلاحة.

كما يمكن مقارنة معدلات نمو الإنتاج المحلي الإجمالي بمعدلات النمو للقطاعات الاقتصادية لمعرفة أي القطاعات تعتبر محركة للنمو، فمن خلال بعض الدراسات، يتبين أن قطاع المحروقات يمثل المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، حيث نلاحظ أن تغيرات معدل هذا القطاع تتطابق مع تغيرات معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي بينما لا تتطابق تغيرات معدلات بقية القطاعات مع تغيرات معدل نموم الإنتاج المحلي الإجمالي، مما يدل على اعتماد هذا الأخير على قطاع وحيد وهو النفط وهذا ما يفسر عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر نتيجة لتقلب أسعار النفط العالمية.

الجدول رقم (09) نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال (2001-2015)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الفلاحة	11،94	11،44	11،99	11،38	9،04	8،73	8،81	7،78	11،51	10،47	10،49	11،82	12،72	13،36	15،58
المحروقات	42،94	41،61	44،52	46،46	53،01	53،73	52،02	54،39	39،58	43،75	47،11	43،87	38،64	35،13	25،22
الصناعة خارج المحروقات	9،13	9،26	8،27	7،61	6،50	6،12	5،97	5،56	7،13	6،36	5،89	6،06	4،00	5،50	7،25
البناء والأشغال العمومية	9،28	10،15	9،33	8،99	8،31	9،12	9،31	12،36	12،31	12،31	11،19	11،73	12،21	13،05	14،89
النقل و الاتصالات	8،80	9،35	9،09	10،05	10،02	10،12	10،23	9،24	11،26	10،22	8،90	9،11	11،38	11،76	13،36
التجارة	13،79	13،97	12،85	11،90	10،38	9،91	10،74	10،73	14،23	13،19	12،82	13،73	14،55	15،60	18،18
الخدمات	4،11	4،22	3،94	3،59	3،19	3،08	3،08	3،00	3،94	3،70	3،60	3،69	4،01	4،29	5،07

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

http.www.ons.dz

تراوحت سنة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجتماعي بين 11.94 سنة 2001 ليتصل إلى 15.58 سنة 2015. في حين أن قطاع المحروقات سجلت ترجعا ملحوظا حيث سجلت تصل إلى 25.22 تراجعا ملحوظا. وكذلك قطاع الصناعة خارج المحروقات فقد عرفت تراجعا. طفيفا نوعيا فقد سجلت9.13 سنة 2001 في حين سجلت 7.25 سنة 2015 أما كل من قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع النقل والاتصالات وقطاع التجارة وقطاع الخدمات فقد عرفت ارتفاعا وتطورا في التاريخ المحلي الإجمالي بحث قطاع البناء.

والأشغال العمومية سجلت 9.28 سنة 2001 في حي سجلت 14.89 سنة 2015، وقطاع النقل والاتصال سجلت 8.80 سنة 2001 في حين سجلت 13.36 سنة 2015، قطاع التجارة سجلت 13.79 سنة 2001 في حين وصلت سنة إلى 18.18 سنة 2015، وأخيرا قطاع الخدمات فقد سجلت 4.11 سنة 2001 في حين وصل إلى 5.07 سنة 2015.

الشكل رقم (01) مساهمة القطاعات الاقتصادية في الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال (2001-2015)

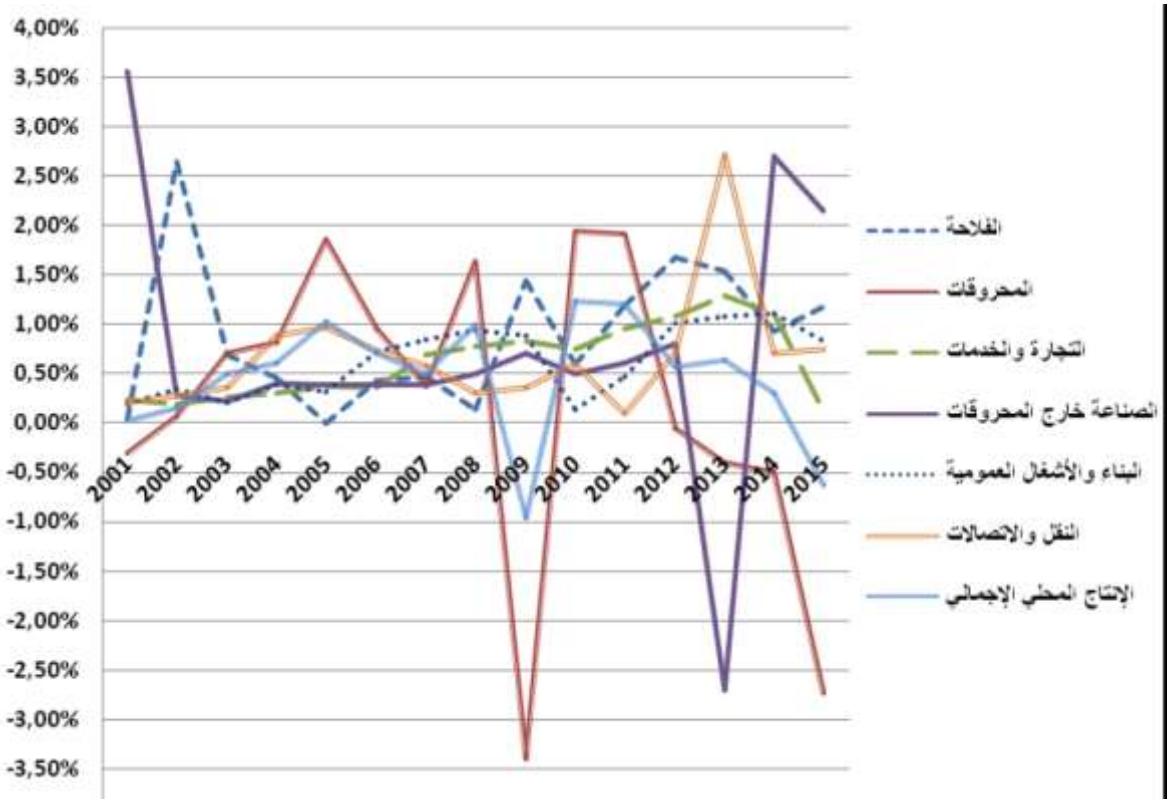

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات

www.ons.com

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات التنويع في الجزائر:

نركز على بعض المؤشرات التي توفرت لدينا هو لها البيانات، وهي:

مؤشر تركز وتنوع الصادرات، مساهمة القطاعين العام والخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي، نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات:

أولا: تركز وتنوع الصادرات في الجزائر: يعد كل من مؤشري التنوع والتركز من بين الأدلة التي تكشف عن مستوى التنويع الاقتصادي في أي بلد.

1- مؤشر التنوع: Diversification Index

يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و1 بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى وعندما يصل المؤشر إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية ويحسب وفق الآتي:

$$S_f = \frac{\sum i=1 |hij - hi|}{2}$$

بحيث:

hij: تمثل حصة صادرات السلعة « *i* » من إجمالي صادرات الدولة « *j* ».

hi: تمثل حصة صادرات السلعة « *i* » من إجمالي صادرات العامل.

2- مؤشر التركز: Concentration Index

يقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات الوطنية، ويحسب هذا المؤشر وفق الآتي:

$$hj=\frac{\sum(xi-x)^2-\sqrt{1/n}}{1-\sqrt{1/n}}$$

بحيث أن:

xi: صادرات السلعة *i*.

x: إجمالي صادرات السلع للدولة *j*.

وبالنسبة لواقع هذا المؤشر التنوع والتركز في الجزائر يشير الشكل 02 إلى تطور مؤشر التنوع خلال الفترة (2001 – 2015) إلى صادرات الجزائر لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة، حيث أن قيمة هذا المؤشر تراوحت بين 0.7 و0.8 أما في ما يخص مؤشر التركز، فقد تراوحت قيمه خلال هاته الفترة بين 0.5 و0.6 وهي قيمة تدل على تركز صادرات الجزائر، ويدل على ذلك مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات بنسبة (97.56%) مقيمة بـ 43.937 مليار دولار سنة 2005 مقارنة بنسبة (95.54%) مقيمة بـ 60.304 مليار دولار سنة 2014 وبالتالي نقول أن الاقتصاد الجزائري يعد من الاقتصاديات الأكثر تركزا والأقل تنوعا.

الشكل رقم (02) تطور مؤشر تنوع وتركز الصادرات الخارجية خلال الفترة (2001 – 2015)

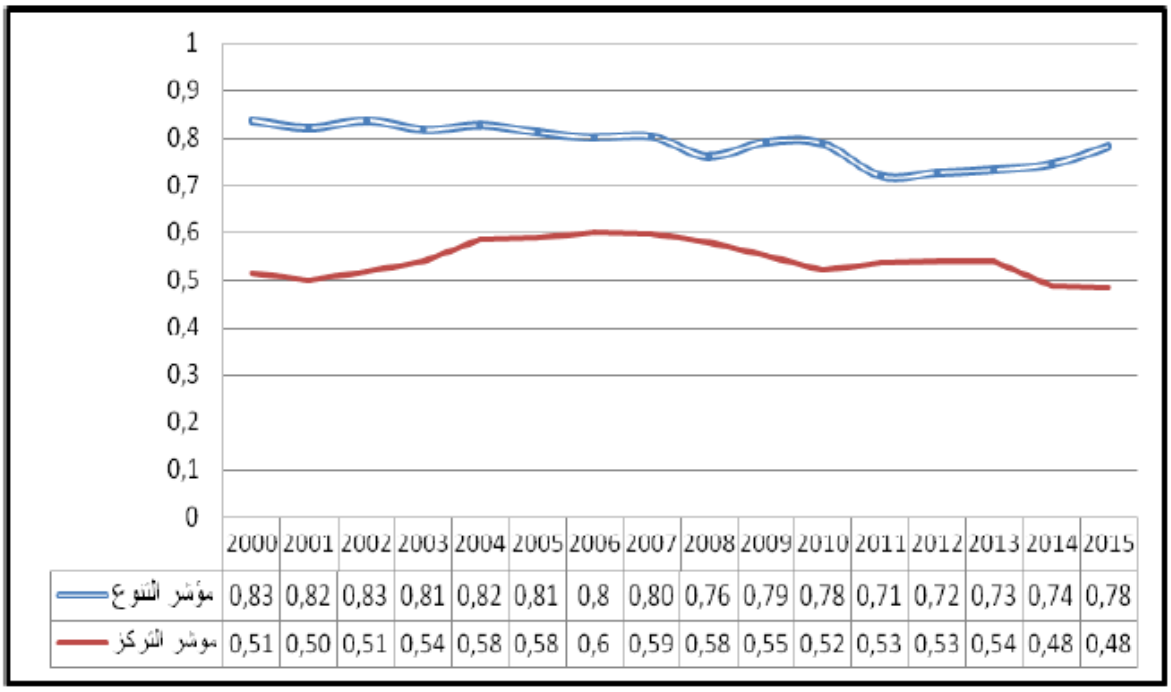

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مؤشر التنوع	0,83	0,82	0,83	0,81	0,82	0,81	0,8	0,80	0,76	0,79	0,78	0,71	0,72	0,73	0,74	0,78
مؤشر التركز	0,51	0,50	0,51	0,54	0,58	0,58	0,6	0,59	0,58	0,55	0,52	0,53	0,53	0,54	0,48	0,48

المصدر : بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره .

ثانيا: نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي:

إن دراسة مدى مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي وتغيره عبر الزمن تمكن من معرفة مدى التنويع الاقتصادي، فإذا كان هذا القطاع في نمو مستمر يعني ذلك أن هناك تنويع اقتصادي والعكس.

يبين الشكل رقم 03 تطور نسبة مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة (2000 – 2015)، حيث نلاحظ تفوق القطاع العام على القطاع الخاص في المساهمة في الإنتاج المحلي الإجمالي ولو أنه بفارق طفيف، حيث تعدت نسبة مساهمة القطاع الخاص 55% خلال السنوات 2009، 2010، وبداية سنة 2012، إلا أن هذا التغير كان نتيجة لانخفاض إنتاج قطاع المحروقات الذي يمثل القطاع العام، وبالتالي نستنتج أن الفترة (2000 – 2011) تميزت بعدم وجود تنويع اقتصادي، أما الفترة (2012 – 2016)، فتدل على التوجه نحو تنويع الاقتصاد.

الشكل رقم (03) تطور نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في الانتاج المحلي الاجمالي

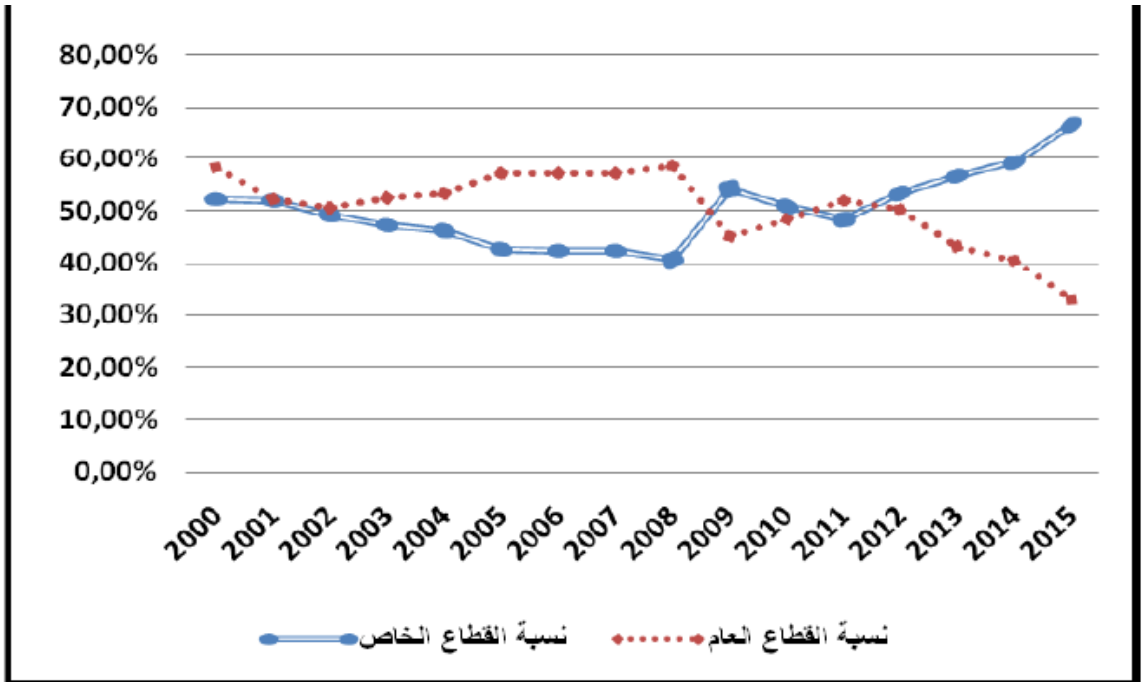

المصدر : بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره .

ثالثا: نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات:

يتضح من الشكل (04) أن الإيرادات غير النفطية أسهمت بنسبة متواضعة في تشكيل الإيرادات العامة، حيث تراوحت من 20% إلى 40% خلال فترة الدراسة، مقارنة بالإيرادات النفطية التي أسهمت بنسبة مرتفعة في إجمالي الإيرادات، حيث تراوحت من 60% إلى 80% خلال نفس الفترة، لتسيطر على هيكل الإيرادات العامة، ومما لا شك فيه أن التوجه نحو الاعتماد على الإيرادات النفطية يأتي انعكاسا لارتفاع أسعار النفط، وما يمكن استنتاجه أنه رغم الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد الجزائري، إلا أن النفط يبقى المسيطر الأساس على إيرادات الاقتصاد الجزائري.

الشكل رقم (04) تطور نسبة الايرادات النفطية وغير النفطية من اجمالي الايرادات

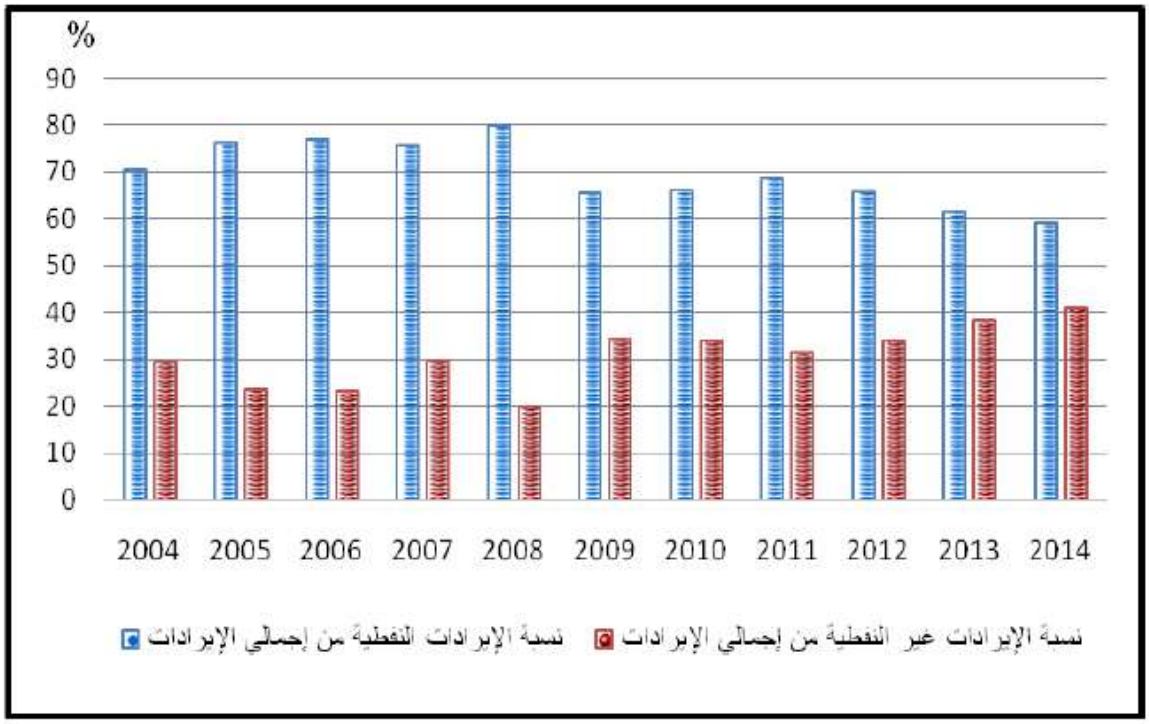

المصدر : بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره .

المبحث الثاني: عوائق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

يمكن للجزائر أن تواجه انهيار أسعار النفط عبر ثلاث قطاعات أساسية وهي الفلاحة، الصناعة والسياحة التي تمثل عصبا لاقتصاد أي دولة في العالم، لما لها من دور أساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، فبالرغم من الجهود المبذولة للنهوض بالقطاعات الرئيسية في الآونة الأخيرة، إلا أنهم لا يزالون يعانون من نقائص تشكل في مجملها المشاكل التي تقف عائقا أمام تطور كل من القطاعات وبلوغ الأهداف المرجوة منها.

المطلب الأول : مشاكل و معوقات القطاع الزراعي

تعتبر الزراعة من القطاعات الاستراتيجية و الحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية ، وهي المصدر الوحيد و الرئيسي للغداء، كما تشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة المتفشية في المناطق الريفية، ومن تم تعمل على تحقيق الرفاهية، فكانت بمثابة القلب النابض لاقتصاديات البلدان المتقدمة، كما يساهم كذلك في استكمال اقتصاديات البعض من البلدان النامية .وقد وصلت الدول المتقدمة إلى مرحلة متطورة في هذا المجال، مما أهلها إلى الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي[1].

لعل المهمة الرئيسية للقطاع الزراعي في أي بلد، تتمثل في توفير الغذاء واستقرار عرضه من العناصر الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي و الجزائر تسعي جاهدة لتحسين معدلات التنمية الاقتصادية التي تقترن عادة بتحسين إمداداتها الغذائية، و القضاء التدريجي على أوجه النقص أو العجز الغذائي، ولما كان القطاع الزراعي هو القطاع الاقتصادي الرئيسي و المصدر الأساسي لإنتاج الغذاء، فإن مقدرة الجزائر على توفير الغذاء واستقرار عرضه قد تأثرت كثيرا بمحددات وعراقيل، وواجهتها مشاكل، شأنها في ذلك شأن

[1] هاشمي الطيب، القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية لفترة 2006-2013 بين الإنجازات والعقبات الملتقى الدولي التاسع، الشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص40.

الكثير من البلدان النامية و العربية خصوصا. بحيث أصبحت تعيش وضعية متدهورة أقل ما توصف به أنها عاجزة وتابعة ونورد فيما يلي أهم مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر حسب مجال تأثرها[1]

1: مشاكل ومعوقات تتعلق بالمواد الأرضية و الطبيعية :

تتنوع الموارد الأّرضية في الجزائر حسب تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية حسب القيم التالية : 529000 هكتار محاصيل مستخدمة، 4176000 هكتار محاصيل موسمية منها 3870000 هكتار مطرية، و306000 هكتار مروية،3521000 هكتار مساحة متروكة، 4223000 هكتار غابات 2984000 مراعي ويمكن إنجاز بعض معوقات الموارد الأرضية فيما يلي:

. نوعية الموارد الأرضية ، حيث تتمحور المشاكل الكمية و النوعية للموارد الأرضية في الجزائر حول التغيرات التي تحدث للأرضي الزراعية، وتؤثر بصفة مباشرة على قدرتها واستدامة عطائها.

. طبيعة الأرضي الزراعية بالجزائر، و التي تعاني من عدة مشاكل لعل أهمها تناقص الرقعة الزراعية كميا و كيفيا، وتفتت وتبعثر الملكيات ، و الحيازات إلى جانب اختلال العلاقة بين الأرض و الموارد المالية .

. طبيعة الحيازات التي يطغي على توزيعها في الجزائر الحيازات الصغيرة ذات الزراعات الخفيفة و المتنوعة أي المخصصة بالدرجة الأولي للاستهلاك العائلي أكثر مما هي للتسوق، مع ما يرافق ذلك من مشاكل تتعلق بصعوبة حصر الحيازات وتحديدها.

[1] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة،2008، ص 247

. الموارد المائية باعتبار المياه من الموارد الأكثر ندرة من بين الموارد الزراعية الطبيعية، بالنسبة للجزائر وكذلك بالنسبة إلى دول المنطقة عموما، ومن ثم فإن ما يلحق بها من مظاهر التدهور الكمي والنوعي إنما يمثل خطرا إضافيا يهدد أوضاع القطاع الزراعي وإمكانيات تطوره ونموه المنشود، حيث يتحلى وجوب استعمال تقنيات منها:

. طريقة السقي بالقطرة.

. طريقة التدفق المائي تحت الضغط الطاقوي الضعيف.

. إعادة استعمال المياه القدرة للمدن.

. المعوقات الطبيعية البنائية المتضمنة أصلا في مجال العمل الزراعي، فمثل هذه العوامل تتضمن خصائص الأرض والمحيط الطبيعي لمنطقة شمال إفريقيا عموما، حيث تلعب هذه الخصائص دورها في التأثير على نوعية الأرض الزراعية وعلى مردوديتها بصورة مباشرة، وهذه الخصائص تنحصر فيما يلي: معوقات مناخية، تلمح التربة، التعرية المائية، التعرية عن طريق الرياح، التصحر، عوامل إنسانية.

2: مشاكل ومعوقات تكنولوجية.

. مستلزمات الإنتاج، فالإنتاج الزراعي الحالي يستخدم كميات قليلة من الأسمدة الكيميائية والمبيدات والبذور المحسنة والجرارات ولآلات الزراعية. فضلا عن أنه يستخدمها استخداما سيئا.

. الإرشاد والبحث الزراعي، حيث يمثل الإرشاد الزراعي حلقة الوصل بين مركز البحوث الزراعية والمصادر التقنية الأخرى والمنتجين الزراعيين، فتتخذ مؤسسات الإرشاد الزراعي

على عاتقها مسؤولية تدريب المزارعين وإقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة وتحسين الإنتاجية والنوعية[1].

ويمكن كذلك أن تتبع التكنولوجيا الحيوية الفرص لتلاقي ضعف الأمن الغذائي والتدهور البيئي. ومن شأن تكنولوجيات زراعة الأنسجة وأبحاث[2]المادة الوراثية (DNA) أن تساعد على تخفيف المعوقات التي تواجه الزراعة في الجزائر وذلك مثلا بتوفير أصول لأشكال غراس خالية من الفيروس وأصناف محسنة مقاومة للإجهاد الحيوي واللاحيوي، أو تتميز بقيمة غذائية عالية.

3: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية:

– الموارد البشرية والمؤسسية، ونعي بها خصائص القوى العاملة الزراعية ومتطلباتها العملية، حيث يعاني القطاع الزراعي من مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الزراعية، أين تبرز مشكلة الفائض في هذه القرى، مما يؤدي إلى بطالة مقنعة، كما أن هذا القطاع غير مغري، مما يجعل الإقبال عليه ضعيفا.

– المعوقات التنظيمية والمادية، وهي كثيرة يمكن حصر معظمها في مشاكل التسويق، مشاكل التسيير الإداري للزراعة، التمويل الزراعي.

4: مشاكل ومعوقات عامة:[3]

– غياب التكامل الزراعي – الصناعي: فالتصنيع الزراعي يعتبر مجالا بالغ الأهمية لإقامة الاستثمارات.

---

[1] عبد الرزاق حمزة. سياسات استخدام العوائد النفطية في إطار استراتيجية استخلاف الثروة البترولية في الجزائر مذكرة ماجستر جامعة فرحات عباس . سطيف . الجزائر سنة 2002ص 75.76.

[2] عبد الرزاق حمزة، مرجع سبق ذكره. ص ص76.77.

[3] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص292.

– التطورات السياسية والاقتصادية: ففي حقيقة الأمر التنمية الزراعية لا تعمل بمعزل عن الاعتبارات السياسية، حيث أن تحديد أهداف التنمية هو في الغالب من اختصاص القيادة السياسية باعتبار أن الانشغال الرئيسي لهذه الأخيرة ينصب حول توفير الغذاء لمواطن بأسعار مناسبة.

– تحديات أخرى تواجه القطاع الزراعي في الجزائر، تظهر آثارها جليا من خلال المستوى الضعيف للنمو، والذي ظل سنوات دون المتطلبات المرتبطة بزيادة السكان والحاجات الجديدة الناجمة عن تحول أنماط الاستهلاك.

المطلب الثاني: مشاكل ومعوقات القطاع الصناعي.

يعبر النشاط الاقتصادي عن عملية تفاعل بين الموارد الاقتصادية المختلفة، حيث تشكل وفرة الموارد البشرية والطبيعية ونوعيتها، وكيفية استخدامها أهم العوامل المحددة لإمكانات النمو الاقتصادي، كما أن توفر هذين العاملين لا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي دون وجود معرفة ومهارة فنية لاستغلال هذه الموارد وتسييرها.

والجزائر بدورها وهي في مرحلة اقتصادية تتميز بالديناميكية الفعالة المدعومة بإرادة سياسية واضحة، تسعى إلى إرساء استراتيجية صناعية صلبة وذلك بالتركيز على الهياكل الأساسية ووضع خطط للتنمية الاقتصادية تستهدف تنمية القطاعات الصناعية.[1]

يمكن تصنيف المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي كالآتي:[2]

[1] عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، الجزائر، حقائق وآفاق، ملتقى وطني تحت عنوان الاستراتيجية الصناعية الجديدة، الجزائر، استمرارية .... أم قطيعة، جامعة الجزائر ص03.

[2] محمد زوري، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2010، ص140-146.

* **ضعف الإنتاج الصناعي:** لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي، لا تتعدى 13% وتأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الاستخراجية، وقطاع الخدمات والتجارة، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلعا استراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة بداية انطلاق العملية التنموية.

* **ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية:** تتجلى أهمية قياس الإنتاجية كونها دعامة أساسية لقياس نتائج الأداء، وأداة هامة لترشيد القرارات على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل.

وتتصف الصناعة الجزائرية، عموما شأنها شأن كثير من البلدان النامية بضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج أي بضعف الإنتاجية الكلية فمثلا في سنة 1990 كانت حصة القيمة المضافة الناتجة من القطاع الصناعي خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام 11% في مقابل 8.5 سنة 1995 وإلى 6% سنة 2000 و5.7 فقط سنة 2005، لقد تراجعت قيمة الثروة الإنتاجية عن القطاع الصناعي على الرغم من أن الخيارات الصناعية لا تزال قائمة منذ سنوات الستينات والسبعينات من القرن الماضي.

* **الحماية وضعف القدرة على المنافسة:** لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه مطلقة، وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتوج آخر داخل السوق، مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتوج وتحسين نوعيته، وفقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها. لذلك ليس من السهل إعطاء تقويم دقيق للقدرة التنافسية

لمنتوجات الصناعة التحويلية الجزائرية في السوق المحلية بسبب المستوى المرتفع من الحماية وحتى السلع التي يتم استيرادها يتم تبادلها من خلال اتفاقيات حكومية. يفرض عليها في الغالب رسوم جمركية مرتفعة أو ضرائب أخرى تحد من قدرتها على منافسة المنتوج المحلي.

* **العلاقة مع السوق الخارجية:** إن التوسع في السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ انطلاق العملية التنموية وخاصة ما يتعلق منها بالصناعات المقامة، قد زاد من حجم المستوردات، كما زاد من اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمين مستلزماتها من مواد أولية وتجهيزات والمساعدة الأجنبية، وكذلك في مجال تجديد وتطوير تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها، مما فاقم من مشاكل التعامل مع هذه السوق بتقلبات أسعارها وشروطها المجحفة في كثير من الأحيان.

* **ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية:** تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية ومنها الدول العربية. وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية.

***عدم مرونة الجهاز الإنتاجي** :يجب أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب، كذلك القدرة على التكيف مع التغيرات والتطورات الحاصلة، سواء على أسلوب الإنتاج أو على بنية ونوعية المنتوج، وذلك بإجراء تعديلات بسيطة وغير مكلفة في عملية الإنتاج وهذا يتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة و مرنة يمكن استخدامها في إنتاج أكثر من منتوج و بنوعية و نماذج مختلفة، من خلال تعديلات معينة في طريقة عمل هذه التكنولوجيا و هذا ما لا نجده في الصناعة الجزائرية حيث تستخدم تكنولوجيا بطيئة لا تتوافر فيها المرونة لإجراء أي

تعديلات في عملية الإنتاج و إن حدث و حصل ذلك فإنه يتطلب تغييرات كبيرة و مكلفة، وهذا ما يشكل عقبة كبيرة[1].

وهناك مشاكل متعلقة بالمستلزمات و المدخلات والتجهيزات الصناعية، وتشمل :

- المشاكل المتعلقة بالمواد الخام.
- المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات.

وأيضا مشاكل تتعلق بالخبرة الفنية و غياب التنظيم والتخطيط الصناعي و تشمل مثلا :

عدم كفاءة التوزيع الجغرافي في المؤسسات الصناعية[2].

المطلب الثالث : مشاكل و معوقات القطاع السياحي

إن السياحة من أهم القطاعات الخدمية تتعدد تعاريفها وتصنف إلى عدة أنواع وفقا لعدّة معايير وقد نمت و تطورت لتختلف اليوم عن الماضي و لتلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و البيئية[3]. فالجزائر تمتلك وتتمتع بمؤهلات سياحية مهمة ترتكز أساسا على التنوع الكبير في عوامل الجذب الطبيعية من شريط ساحلي يمتد على مسافة 1600 كلم يزخر بالعديد من الشواطئ والمناظر الخلابة

[1] محمد زوري، مرجع سبق ذكره. ص 146.

[2] مصطفى بودرامة، الطيب قصاص، المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 12، جوان 2017، ص 205.

[3] أكرم عاطف رواشدة، السياحة البيئية، الأسس والمرتكزات، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 19.

والغابات والسهول والهضاب والجبال، ومن دون أن ننسى الصحراء الممتدة على مساحة تزيد على مليوني كلم^2 والتي تم تصنيفها من بين الأجمل في العالم[1].

بالرغم من الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع السياحي في الآونة الأخيرة إلا أن هذا القطاع لا يزال يعاني من نقائص في مجملها العراقيل التي تقف عائقا أمام تطور السياحة الجزائرية وبلوغ الأهداف المرجوة منها، يمكن تلخيصها فيما يلي :

* **غياب النظرة لمنتجات السياحة الجزائرية** : مواقع بلا صيانة و غير مؤمنة بصورة كافية، غياب مواد مثيرة للجاذبية و قادرة على التميز، غياب التشاور حول الأمور الأساسية.

* **إيواء و فندقة** : طاقات غير كافية و ذات نوعية سيئة، عجز في طاقات الاستقبال، الهياكل الفندقية و الإطعام ذات نوعية و أصالة، هياكل إيواء متآكلة و غالية نسبيا بالنسبة للسكان المحليين، 10% فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية[2].

* **وكالات الأسفار** : غياب التحكم في التقنيات الحديثة للسوق، غياب التحكم في التقنيات الجديدة لسوق السياحة الدولية، عدم التكيف مع الطريقة العصرية للتسيير الإلكتروني للنقل قصد تنظيم عمليات الحجز والخدمات، خضوع استقبال السياح في الجنوب لوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم، غياب مخطط للتكوين المستمر وعدم وجود تنظيم لوكالات الأسفار و ميثاق يحكم المهنة.

[1] بوبكر بداش، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات رؤية استكشافية واحصائية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ص 2.

[2] عقون شراف، دور السياحة الداخلية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية، آفاق 2023، مجلة رؤى الاقتصادية جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 07، العدد 2، ديسمبر 2017، ص 294.

* **نقص في تأهيل و مهنية المستخدمين في المؤسسات و الخدمات السياحية و الفنادق خاصة** : كما أن نوعية التكوين غير ملائمة مع متطلبات العرض السياحي بامتياز.

* **ضعف نوعية المنتوج و خدمات السياحة الجزائرية** : انعدام النظافة و الصيانة للفضاءات العامة و الخاصة، غياب خدمات جذابة و أعمال لإبراز المنتجات المحلية.

***تغلغل ضعيف لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال في السياحة** : عدم كفاية مواقع الانترنت مع التركيز على ترقية الصحراء و الاكتشاف الثقافي، صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة.

* **بنوك وخدمات مالية غير متكيفة** : عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك و المؤسسات المستقبلة للسياح، تعارض طريقة التمويل مع طبيعة الاستثمار السياحي.

* **الأمن** : مشاكل متكررة و متفرقة، اختطاف السياح الأجانب، غياب الأمن الصحي و الغذائي في بعض مناطق الوطن.

* **إدارة و تسيير و ثقافة سياحية غير ملائمة للسياحة العصرية** : المبالغة في إجراءات استخراج التأشيرات والدخول، غياب أدوات التقييم ومتابعة تطور السياحة على الصعيد الوطني و الدولي، غياب ثقافة السياحة لدى المجتمع الجزائري[1].

* **عجز في تسويق وجهة الجزائر**: ضعف الاتصال الداخلي والخارجي وضعف التعاون بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة، عجز في الإعلام والاتصال الإيجابي مما أدى إلى ظهور مشكل حقيقي خاص بالصورة والتسويق، انعدام أدوات للإعلام

[1] مباركي كريمة، مرجع سبق ذكره، صص 257-258

والسهر الاستراتيجي على النشاط السياحي، وسائل ترفيه متآكلة وغير مؤهلة لا تتماشى مع تقنيات الاتصال الحديث، غياب أنشطة إعلامية.

* **كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية والفساد** : بالإضافة إلى ضعف الحوافز الموجهة أساسا للاستثمارات السياحية و إشكالية التمويل السياحي[1].

ورغم التسهيلات التي تقدمها الجزائر للمستثمر السياحي إلاّ أن الواقع يكشف أن الإجراءات التي تنص عليها القوانين الجزائرية يضطر المستثمر من خلالها إلى أداء 14 مرحلة كاملة قبل الوصول إلى إنشاء مؤسسته، مع العلم أن المستثمر في كل من تونس والمغرب يمر بمراحل ما بين 5 إلى 9 مراحل إدارية في هذين البلدين المغاربيين.

وعند تسليط الضوء على الوضع الإداري في الاستثمار السياحي بصفة خاصة، نجده يتميز بالبيروقراطية الشديدة التي كان نتاجها خسارة الجزائر ملايير الدولارات.

وفي ظل توافر كل من الجزائر وتونس والمغرب على مزايا تنافسية سياحية متشابهة نظرا للتقارب الجغرافي بين الدول الثلاث، يكون لمدى توافر التسهيلات الإدارية دور كبير في قرار المستثمر وهو ما تسبب في خسارة الجزائر 9 ملايير دولار كاملة في قطاع السياحة[2].

* **الفساد الإداري وغياب الشفافية** :إن كثرة العراقيل وتعقد الإجراءات وانتشار البيروقراطية في جانب الاستثمار السياحي تؤدي إلى بروز ظاهرة الفساد الإداري، حيث يلجأ المستثمر إلى الطرق غير قانونية كالرشوة و الوساطة والمحسوبية لتسهيل الإجراءات والحصول على الخدمة، حيث تقوم منظمة الشفافية العالمية ومنذ عام 1995 على

[1] عقون شراف، مرجع سبق ذكره، ص 295.

[2] منصوري الزين، واقع و أفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، ص ص 139- 140.

إصدار مؤشر للفساد يصنف 176 دولة في العالم وفقا لتحليل معقد أجرته مجموعة دولية من رجال الإعمال و الخبراء و الجامعيين، وان ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الشفافية يدل على أتساع رقعة الفساد من سنة إلى أخرى ما يعني فشل كل الجهود المبذولة لمواجهته. ولقد احتلت الجزائر المرتبة 100 بالنسبة لنتائج مؤشر مدركات الفساد لسنة 2014[1].

[1] بن كحل نوال، الآغا تغريض، السياحة في الجزائر مقوماتها ومعوقاتها، الملتقى الدولي حول الاستثمار السياحي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية، جامعة تيبازة، الجزائر، 26-27 نوفمبر 2014، ص16.

المبحث الثالث : سبل تفعيل التنويع الاقتصادي وفرص نجاحه.

انتهجت الجزائر العديد من السياسات بهدف تنويع اقتصادها إلاّ أن هذه السياسات ليست كلها مضمونة، فآليات نجاح التنويع تختلف من اقتصاد لآخر وذلك من خلال نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي بها خاصة إذا توفرت لها الإمكانيات والمقومات الأساسية، حيث دخلت العديد من الدول المصدرة للنفط نحو اتخاذ إصلاحات اقتصادية غير مسبوقة تتضمن تنويع مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد على الإيرادات النفطية.

المطلب الأول : ميكانيزمات التنويع الاقتصادي.

يقوم التنويع الاقتصادي على ميكانيزمات تمثل مختلف الآليات التي يتوقف عليها نجاح سياسات التنويع الاقتصاد تختلف من اقتصاد إلى آخر بناءًا على التوجهات الإيديولوجية والمستوى الاقتصادي والاجتماعي. ومن أهم تلك الآليات نجد :

1-تنشيط القطاع العام وتفعيل دوره التنموي :

تعتبر الدولة تنموية يتجسد دورها في شكل الإرشاد الاستراتيجي أي توجيه عمليات التنمية وهو ما يؤكد الدور الهام بما يسمى بـ : " الدولة المحفزة " في إحداث تغييرات كبيرة وجوهرية في التركيبة القطاعية في ظل استراتيجية استثمارية واعية تهدف إلى تحقيق تحول نوعي في البنية الاقتصادية والتركيبة القطاعية للاقتصاد.

إن إصلاح القطاع العام لا يتم إلاّ بأسلوب علمي في وضع الخطط والبرامج وفي إدارة المؤسسات والدولة وتوابعها ويعد دور القطاع العام الأساس بالنظر لإمكانية دوره القيادي في عملية التنمية أو تولي توجيهها ومتابعتها خاصة فيما يتعلق بإقامة البنية الأساسية سواء غير المادية منها كالتعليم والتدريب الذي يصب في تطوير الموارد البشرية والبنية الأساسية المادية و التي تشمل إقامة نظام متكامل جديد للاتصالات والمواصلات وما

يرتبط بها من طرق وجسور ومطارات و توفير إمدادات كافية كالماء، الكهرباء ... إلخ[1]، أي العمل على تهيئة البيئة المناسبة للمؤسسات من خلال تهيئة الأسواق و البنى التحتية والتكنولوجيا الحديثة.

إن العمل على تثبيط مؤسسات القطاع العام يتطلب إيجاد سبل واستراتيجيات للنهوض بها من خلال تحديث أسلوب الإدارة بالقيادة الكفأة والعمل على الحد من الفساد بكل أنواعه[2].

2- تفعيل دور القطاعات الاقتصادية :

إن العمل على إحداث تنويع اقتصادي يستوجب التخفيف من سيطرة القطاع النفطي لتفادي تقلبات أسعار النفط وذلك بإعطاء الأولوية للقطاعات غير النفطية وخاصة ذات القدرة التنافسية المرتفعة مما يساهم في التحول التدريجي من اقتصاد أحادي المورد إلى اقتصاد متعدد الموارد. ومن أهم القطاعات التي يمكن استغلالها التنويع الاقتصادي وتنمية الإيرادات العامة والتخفيف من عبء الموازنة نجد :

2-1- تنمية القطاع الصناعي :

يعد القطاع الصناعي عصب عملية التنمية الاقتصادية إذ يساهم في تمويل برامج التنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى إلاّ أنه لم يحقق أهدافه التنموية في الدول النامية ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب :

[1] آيت عكاش سمير، بن ناصر محمد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي في الجزائر، ملتقى وطني نحو استراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط، جامعة البويرة الجزائر، 5 ماي 2015، ص ...

[2] أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص151.

√اعتماد سياسة التصنيع على توفير الدعم والحماية المفرطة من قبل الدولة لغرض مواجهة منافسة السلع الصناعية المستوردة مما أفقد المؤسسات الوطنية جودة المنتوج وعدم تحسينه تماشيا والمتطلبات العالمية.

√ارتفاع حجم استيراد المستلزمات السلعية والمواد الأولية الخاصة بعملية الإنتاج وعدم الاعتماد على صناعة مرتكزة على تصنيع المواد الخام المنتجة محليا.

√ عدم توظيف التكنولوجيا الحديثة على كافة المجالات والمستويات (التخطيطية، الإدارية، التسويقية ... إلخ)

√ حدودية استثمارات القطاع الخاص.

√ إن الحديث عن إمكانية النهوض بالقطاع الصناعي يستوجب توفير رأس المال اللازم للاستثمار أو جذب الاستثمار الأجنبي وتهيئة المناخ الملائم له وتوجيهه نحو قطاع الإنتاج الحقيقي ليساهم بالنهوض بالصناعة لاسيما بنقل التكنولوجيا الحديثة وبالتالي زيادة مستويات الإنتاج وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من جهة والجودة والنوعية من جهة أخرى.

2-2- تنمية القطاع الزراعي :

من المعلوم أن القطاع الزراعي لمعظم الدول النامية عاجز عن تلبية الطلب المحلي من السلع الزراعية والتي تدخل ضمن طلب الأمن الغذائي للمستهلك مما يزيد الفجوة الغذائية بين الإنتاج الزراعي المحلي والطلب الاستهلاكي وما تحمله من مبالغ هائلة لاستيراد هذه المنتجات، فبنظرة سريعة على معظم موازنات الدول النامية على البطاقة التنموية تتضح معالم ما تحمله الموازنة العامة من أعباء مالية لتلبية الطلب الاستهلاكي وهو خير دليل على عجز هذا القطاع في تحقيق الأمن الغذائي من خلال العبء المتزايد على الموازنة العامة وخروج العملة الصعبة وأثاره السلبية على ميزان

المدفوعات بشكل عام والميزان التجاري بشكل خاص، في حين أن معظم المؤشرات للقطاع الزراعي للدول النامية خاصة العربية منها تدل على أنه يمكن أن يكون قطاعا رائدا ويعكس لتحقيق التنمية.

وتفعيل مصادر الدخل غير النفطية نظرا لمقوماته المتنوعة وترجع أسباب انخفاض كفاءة أداء القطاع الزراعي إلى جملة من الأسباب أهمها :

√القصور في معدلات الاستثمار وتكوين رأس المال في الزراعة نتيجة انعدام التحفيزات للاستثمارات في هذا القطاع.

√ إتباع السياسات الزراعية الخاطئة أو البدائية نتيجة تخلف التكنولوجيا الزراعية وانخفاض معدلات استخدام الآلات والأسمدة وغيرها.

رغم هذه المؤشرات ينبغي النهوض بهذا القطاع بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي وجعله قطاع جالب للإيرادات المالية من خلال تحقيق الأمن الغذائي والتخلص من الواردات الزراعية وتوجيه المبالغ المخصصة لها لقطاعات أكثر إنتاجية وتخفيف الضغط على الموازنة وهذا ما يتطلب تشجيع الاستثمارات في هذا القطاع بإيجاد وتهيئة بيئة استثمارية محفزة والاعتماد على الأساليب التكنولوجية الحديثة ... إلخ.

2-3- تنمية قطاع الخدمات:

يعد قطاع الخدمات من أهم القطاعات المولدة للدخل والخالق لفرص العمل وتحقيق إيرادات النقد الأجنبي، إذ بلغ نصيب قطاع الخدمات في البلدان المتقدمة 70% من الناتج المحلي الإجمالي ومن اليد العاملة، غير أن هذا القطاع يمثل التحدي للبلدان النامية إذ لا يتجاوز نصيبه 50% من الناتج المحلي الإجمالي و35% من اليد العاملة

إضافة إلى التحديات التي تواجهها هذه البلدان في بناء وتوسيع قدراتها الإنتاجية والتجارية في قطاع الخدمات مما يتيح لها من فرصة تنويع اقتصادياتها.

- ✓ لقد نجحت عدة بلدان نامية مثل: تونس، المغرب، مصر... إلخ من جني مكاسب إنمائية كبيرة من قطاع الخدمات وعلى رأسها القطاع السياحي الذي يتسم بأهمية خاصة باعتباره صناعة متكاملة وإحدى الروافد الرئيسية للدخل القومي وبديلا تنمويا فعالا، منشطا لباقي القطاعات الأخرى[1].

لقد احتلت السياحة مكانة هامة، فكتفت الدول من جهودها للنهوض بقطاعاتها السياحية نظرا لانعكاساتها الإيجابية على كافة الجوانب وبهذا أضحت السياحة في عصرنا الحالي صناعة متكاملة إذ فاق معدلها نمو الزراعة والصناعة ويمكن إبراز أهمية السياحة من خلال المنافع التي تحققها للدول يمكن إدراجها كما يلي:

- ✓ تعد أحد المصادر الرئيسية للدخل القومي وذلك من خلال مشاركتها في توفير العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية من خلال مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات بقطاع السياحة أو الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة من خلال منح تأشيرات الدخول، فروق تحويل العملة، الإيرادات الأخرى للفنادق، بيع المنتجات الوطنية والتقليدية للسائح... إلخ[2] حيث يمثل دخل السياحة المصدر الأول للعملات الأجنبية بـ 38% من دول العالم ومن أكبر خمس مصادر لبقية الدول.

[1] سعيدي يحي، العمراوي سليم، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية لحالة لحالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، بغداد، العراق، العدد 36، 2013، ص04.

[2] محمد محجوب الحداد، تقييم تنافسية السياحة في ليبيا كمصدر بديل للدخل في ظل تحرير تجارة الخدمات، ملتقى دولي الرابع، جامعة الشلف، الجزائر، ص04.

- ✓ تساهم السياحة في تنمية عدد ضخم من الخدمات المتكاملة كثيفة العمالة بمختلف مستوياتها إذ تستحوذ السياحة على 11% من إجمالي القوى العاملة وذلك لتشعب هذه الصناعة وتداخلها مع العديد من الصناعات الأخرى، وحسب إحصائيات منظمة السياحة العالمية فقد بلغ عدد العاملين في قطاع السياحة 251.6 مليون عامل نهاية 2010 وحسب إحصائيات مجلس السياحة والسفر العالمي للسياحة استوعبت القطاعات السياحية 11.8%من إجمالي التوظيف بحلول 2014 ودخل السياحة الدولية 2000 بليون دولار إذ لا تعد أسرع القطاعات الاقتصادية نمو بمعدل 6%.[1]
- ✓ تعمل السياحة على نقل التكنولوجيا خاصة في حالة الاستثمار بواسطة الشركات الأجنبية سواء بصورة مهارات أو معدات كما تساهم في تطوير طرق العمل الحالية.[2]
- ✓ تمويل ميزانية الدولة باعتبارها قطاع رائد في اقتصاديات الدول ومن أهم مصادر ميزانية الدولة كسبيل المثال نجد:
  - الإيرادات المتحصل عليها من المنشآت السياحية على مستوى القطاع الخاص أو العام.
  - إيرادات الحكومة من حصتها في القطاع السياحي.
  - الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تفرض على النشاط السياحي.
  - ويمكن إبراز مدى الانعكاس الإيجابي للسياحة على مختلف جوانب التنمية الاقتصادية من خلال المؤشرات السياحية الدولية من حيث عدد السياح الوافدين والذي عرف ارتفاعا من 698 مليون سائح سنة 1999 ليصل إلى

[1] زايد مراد، السياحة كصناعة في الاقتصاد الوطني، حالة الجزائر، ملتقى دولي جامعة بسكرة،، 90-10 مارس 2010، ص4 – 5.

[2] محمد محجوب الحداد، مرجع نفسه ص04.

992 مليون سائح سنة 2008 ثم وصل 1080 مليون سائح سنة 2010، ويتوقع أن يصل إلى 1550 مليون سائح سنة 2020 ليتضح جليا التزايد المستمر لعدد السياح علما أن الدول المتقدمة تتصدر القائمة إذ تتربع فرنسا على رأس الدول الأوروبية ومن حيث عدد السياح بـ 59.2 مليون سائح، تليها الو.م.أ بـ 56 مليون سائح ثم الصين بـ 54.7 مليون سائح، وألمانيا بـ 24.4 مليون سائح وتركيا بـ 22.2 مليون سائح.[1]

3- تفعيل دور القطاع الخاص:

يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا ومحوريا في عملية التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية ومن تم رفع معدلات النمو إذ يبرز القطاع الخاص بمثابة العنصر الرئيسي في قيام النشاط الاقتصادي لتطرأ روح المبادرة وتحمل المخاطرة والتوجه نحو الإبداع والابتكار بما يضمن له القدرة على المنافسة.

فمن بين آليات تفعيل القطاع الخاص ما يلي:[2]

3-1: توفير مناخ ملائم ومحفز للأعمال:

إن أهم الآليات تتعلق بضرورة توفير أفضل الظروف التي ينشط في إطارها القطاع الخاص أو ما يسمى مناخ الأعمال والذي تعرفه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على أنه مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تكون البيئة التي يتم فيها النشاط الاستثماري.

[1] أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص155.

[2] أوكيل حميدة، نفس المرجع ص159.

3-2: توفير التمويل لتحقيق الاستثمارات:

إن توفير التمويل اللازم يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لنشاط القطاع الخاص ويتم ذلك من خلال:

* تعبئة المدخرات بتطوير بنية القطاع المصرفي.

* مساندة المشروعات الصغيرة والجديدة في السوق.[1]

3-3: الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص:

إن العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة الواسعة والتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص وتحديد أدوار كل منها في عملية التنمية الاقتصادية يعد من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي.[2]

4- جذب الاستثمار الأجنبي:

تسعى البلدان النامية لاستكمال مسيرتها التنموية في ظل عقبات وإخفاقات نتيجة نقص مواردها المحلية مما دفع بها للاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية تعزيزا للمدخرات الوطنية وإلى ما ستسهم له من تزويد هذه البلدان بالنقد الأجنبي للوفاء بمتطلبات عملية التنمية، وفي ظل نقص هذه الموارد المحلية عملت البلدان النامية على جذب وتشجيع انسياب الاستثمارات الأجنبية إليها بتوفير المناخ الاستثماري الجيد الذي يتضمن مجموعة من العوامل تحدد مدى ملائمة البيئة السياسية والاقتصادية والتشريعية، ويمكن إدراج أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

- ✓ يعد أحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية ومصدر من مصادر التمويل.

[1] أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره. ص160.

[2] آيت عكاش سمير، بن ناصر محمد، مرجع سبق ذكره، ص06.

- ✓ مكملا للادخار المحلي لتمويل خطط التنمية في مختلف القطاعات.
- ✓ الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية إذ تستخدم هذه التدفقات المالية عادة في المشاريع المربحة ذات المردودية العالية.
- ✓ الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وتخفيض مستوى البطالة ونقل التكنولوجيا.

المطلب الثاني: سبل تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر.

ظلت عوائد النفط تشكل المصدر الأساس لتمويل برامج التنمية الإنفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر خلال فترة طويلة من الزمن ورغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد في فترات ارتفاع أسعار النفط إلا أن النتائج كانت ضعيفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

فمن بين الخطوات المهمة التي يجب على الجزائر القيام بها لتحقيق التنويع الاقتصادي نجد:[1]

1- تغيير نموذج النمو:

حيث ينبغي أن تقوم السلطات بتحويل نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة، والمعتمدة على الهيدروكربونات إلى نموذج أكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص.

2- إجراء الضبط المالي:

من خلال تعبئة المزيد من الإيرادات الهيدروكربونية، لاسيما بتخفيض الإعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي، واحتواء الإنفاق الجاري، والحد من الاستثمار العام مع إحداث زيادة كبيرة في مستوى كفاءته، وتقوية إطار الميزانية.

[1] بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص341.

3- التوجه إلى قطاعات تتيح تنويع الاقتصاد الوطني:

بداية بإعطاء رؤية مستقبلية للاستثمار في الطاقات المتجددة وتعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي، الذي يمكن من خلق مناصب شغل، يعمل على تكثيف الإنتاج في عدد معتبر من المنتجات كما يمكن أيضا تنويع الاقتصاد الوطني من خلال قطاعات أخرى كالزراعة الغذائية، الهندسة والدراسات، تكنولوجيات الإعلام والاتصال والسياحة المحلية.

4- تحسين بيئة الأعمال:

حسب إحصائيات البنك الدولي، احتلت الجزائر المرتبة 163 لسنة 2016، بعدما كانت تحتل المرتبة 161 سنة 2015، فيما يخص بيئة ممارسة الأعمال على المستوى الدولي من أصل 189 اقتصاد، إلا أنها تراجعت سنة 2017 إلى المرتبة 156، في هذه الحالة يجب على الحكومة إيجاد سبيل لتعزيز بيئة الأعمال من خلال خلق السياسات الصناعية والتجارية المواتية وإزالة العقبات البيروقراطية خصوصا للشركات المبتدئة، وبالمثل ينبغي على القطاع الخاص الانخراط في المبادرات الحكومية، وأخذ هذه المبادرات بعين الاعتبار عند قيادة جدول الأعمال لتنويع الاقتصاد. وبناءً على ما تقدم نصل إلى اقتراح معالم لتنويع الاقتصاد الجزائري وفق الآتي:

محاور الاستراتيجية	آليات تنفيذ الإستراتيجية
وضع خطة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي	التخفيض من التمويل الريعي تدريجيا في آفاق 2020 إلى غاية 2030، وذلك من خلال الخوض في إصلاح جبائي يسمح بالتوجه نحو جدول طبيعي للتمويل الريعي.
بناء قاعدة صناعية تدعم التنويع	تنفيذ سياسة صناعية جديدة، التركيز على القطاعات التصديرية، تعزيز الروابط التي تقوم على التجمعات الصناعية.
تغيير بشكل أساسي إطار الحوكمة الاقتصادية	القضاء على الرشوة والفساد الإداري، تحسين الشفافية وآليات الرقابة من خلال توسيع صلاحيات البرلمان، فيما يتعلق بالرقابة على المال العام.
استثمار أموال صندوق ضبط الإيرادات	إعادة النظر في كيفية إدارة أموال الصندوق، الاستثمار ضمن مجموعة من الخيارات، كالاستثمار وفق الصيغ الاستثمارية الإسلامية.
دعم القطاع الخاص للدخول في قطاعات جديدة	تقديم الحوافز الضريبية الداعمة للصادرات تسهيل الدعم التمويلي من طرف بنوك التنمية وهيئات تشجيع الصادرات، الرقابة المستمرة على أداء المؤسسات وتوجيهها إلى القطاعات التي تخدم تنويع الاقتصاد.

تبني مراقبة جديدة لسياسات التشغيل والسوق غير الرسمية	إصلاح سياسات سوق العمل لتشجيع التشغيل الرسمي وإدماج الشباب، وضع إستراتيجية وطنية تحفيزية لضبط التشغيل غير الرسمي والدعم التحفيزي لإدخال المؤسسات غير الرسمية للدورة الاقتصادية.
تحويل بيئة المؤسسة والمستثمر إلى مناخ الأعمال أكثر جاذبية	تبسيط الهياكل الضريبية، إعادة النظر في قاعدة 59/41، خلق وسطاء ترويج الاستثمار إصلاح القطاع المصرفي والمالي.
ترشيد الإنفاق العام	الاستغلال الأمثل للموارد وتوزيعها حسب الأولويات، إحداث توازن بين الاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تمثل القيمة المضافة للاقتصاد.
الشراكة بين القطاعين العام والخاص	إحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين في مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة، تقليص دور القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص.
الاهتمام بالموارد البشرية المذهلة	تعزيز التعليم العالي ودعم البحث والتطوير في القطاعات ذات النمو المرتفع، فقد حققت الجزائر تقدما فيما يخص الموارد البشرية، حيث سجلت سنة 2014 رصيد 0.736 في ما يعرف بدليل التنمية البشرية لتحتل بذلك المرتبة 83 من بين 187 دولة حسب تصنيف برنامج الأمم المتحدة الانتمائي(UNDP) للتنمية البشرية، بعدما كانت تحتل المرتبة 93 سنة 2012، ولعل سبب تحقيق هذه المراتب يعود إلى تخصيص الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 – 2014 غلاف مالي قدره 154 مليار دولار لتنمية الموارد البشرية.

المصدر: بللعما أسماء مرجع سبق ذكره ص343.

المطلب الثالث: شروط وفرص نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي.

أولا: مقومات التنويع الاقتصادي في الجزائر

عقود والتي هي في حاجة استثمارات من أجل الزيادة في الإنتاج بهدف كفاءة السوق المحلية ثم التصدير، ويمكن تلخيص أهم المقومات التي تملكها الجزائر للتحول من الاقتصاد الريعي نحو الاقتصاد الانتاجي في مايلي:

– بالنسبة للموارد الطبيعية فهي متنوعة أهمها : أن الجزائر تمثل ثالث أكبر حامل احتياطات الدهب في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بعد المملكة العربية السعودية ولبنان، إضافة إلى أنها الأقل مديونة من بين 20 بلدا في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ،وبالنسبة للطاقة الشمسية المحلية : مدة أشعة الشمس تصل إلى 3000 ساعة سنويا . مع امتلاكها لثروات منجمية أخري : كالفوسفات ، الزنك ، الحديد .....إلخ .كما توفر الجزائر على مقومات زراعة مهمة . إذ تقدر المساحة الزراعية المستعملة 8.458 مليون هكتار فقط أي ما يعادل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية. وهنا المفارقة الكبري.

– كما يمكن ذكر مؤهلات أخري تملكها الجزائر مثل حجم السوق حيث بلغ عدد السكان في الجزائر نحو 40.4 مليون نسمة جانفي 2016 حسب الديوان الوطني للإحصائيات.

– وبالنسبة للبيئة التحتية تملك الجزائر بيئة متطورة نسبيا منها شبكة الطرق طولها حوالى 112039 كلم (المرتبة 40 عالميا، و الثالثة افريقيا ،بما في ذلك 29573 كلم من الطرق الوطنية كما يوجد تقريبا 3973 كلم من السلك الحديدية، وتتوفر كذلك على حوالي 11 ميناء تجاري يقدم مختلف أنواع الخدمات يقدم مختلف أنواع الخدمات ويمكنها من نقل جميع أنواع السلع ، إلى جانب هذا يوجد 36 مطارا، بعد الجزائر واحدة من أهم الدول التي تتميز بإمكانيات ومؤهلات زراعية وسياحية وبشرية قادرة على المساهمة الحقيقية في تنويع الاقتصاد الجزائري، يبقي فقط إمكانية الاستغلال الفعلي لهذه الامكانات مخيمة على أرض

الواقع وصولا للمفهوم الصحيح للتوزيع الاقتصادي ويمكن. حصر أهم هذه المقومات فيما يلي :

المجال الحيوي الواسع سواء من حيث المناخ أو من حيث التضاريس.

الإمكانيات البشرية.

الهياكل الاقتصادية المتنوعة (البنية التحتية).

الانتماء لمجموعة إقليمية متجانسة.

الموقع الجو سياسي المتميز.

القرب من أوروبا.

إذن تتمتع الجزائر بالكثير من المؤهلات الخاصة والعناصر التنافسية، فلد بها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوربا الغربية بمثل مدخل إفريقيا محتلة الرتبة الأولى من حيث المساحة الاجمالية في الدول العربية. إذ تتربع على2.381.791 كلم² وعلى أكثر من 1200 كلم من السواحل كما تملك ثروة من المواد البشرية فأغلبية السكان شباب يملكون كفاءات عالية، ولها قاعدة صناعية كبيرة تم بناؤها من بينها 16 مطارا دوليا.

. بالنسبة للمحيط التقني بلغ معدل التمدرس 96% في حيث بلغ معدل محو الأمية 86 % أين تعمل الجزائر على مواكبة التطور التكنولوجي في العالم من اتصالات حديثة ومعلوماتية مختلفة .

. بالنسبة للمجال السياحي تتوفر الجزائر على امكانيات سياحية هائلة فهناك عدة اصناف للسياحة منها السياحة الساحلية، السياحة الجبلية، السياحة الصحراوية، سياحة الحمامات المعدنية

والتي تعود كلها بالأساس إلى الموقع المتميز للجزائر في الخريطة الجغرافية وتنوع تضاريسها من الشرط الساحلي إلى المرتفعات الداخلية إلى الصحراء الشاسعة، فالجزائر تراث تاريخي عريق استطاع أن يتحدى تعاقب الاحقاب كالكهوف والأضرحة والرسوم على الصخور والتي تعود إلى عهود ما قبل التاريخ.[1]

ثانيا: شروط وفرص النجاح

تختلف آليات نجاح التنويع الاقتصادي من اقتصاد لآخر، ولذلك تبعا للتوجهات الإيديولوجية، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة الظروف والتحولات الاقتصادية الداخلية والخارجية وبالتالي فإن تبني بعض الآليات أو إصلاح القائم منها، يكون انطلاقا من حقيقة مفادها أن النماذج الاقتصادية السابقة قد أكدت فعاليتها وكفاءتها في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي بها، خاصة إذا توفرت لها الإمكانيات والمقومات الأساسية، ومن بين تلك الآليات نذكر:[2]

- ✓ إعادة الاعتبار للدور التنموي للدولة والذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية المستمرة، وإحداث تغييرات كبيرة في البيئة الاقتصادية والتركيبة القطاعية للاقتصاد.
- ✓ العمل على إحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين العام والخاص وفي مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة، الأمر الذي يقود إلى تعظيم العلاقة بين المكونات الاقتصادية التقنية والمؤسسية التي تربط بين مختلف أجزاء الاقتصاد الوطني.

[1] اوضايفية حدة، مرجع سبق ذكره ص ص 58-59

[2] محمد كريم قروف، مرجع سبق ذكره، ص ص641-642.

- ✓ الاستمرار في تبني وانتهاج برامج الإصلاح الاقتصادي، سواء على الصعيد المالي أو النقدي أو التجارة الخارجية أو تعزيز آلية السوق انطلاقا من تفعيل عملية الخوصصة، والتي تعتبر آليات ومحرك أساسي من شأنه دفع عملية التنويع الاقتصادي، حيث تزيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي ويؤدي تحرير التجارة وأسعار الصرف إلى رفع حصيلة الإيرادات بالعملات الأجنبية بما ينعكس على زيادة إيرادات الدولة والناتج المحلي الإجمالي، والذي يعتبر مؤشرا جيدا على نجاح عملية تنويع الصادرات والتي تعتبر جزءا رئيسيا من التنويع الاقتصادي.
- ✓ ضرورة التوسيع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تعتبر من أهم آليات التنويع الاقتصادي، وأن نجاح هذا الأخير سيتوقف على مدى تدفق الاستثمارات الأجنبية، التي تتطلب الالتزام بخطة طويلة المدى لتحسين مناخ الاستثمار، خاصة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية ومستجداتها كالعولمة ومنظمة التجارة العالمية وتحرير الخدمات المالية، حيث تتطلب هذه التطورات والمستجدات إرساء بيئة جديدة للاستثمار، مع ضرورة وضع خطط لإعادة النظر بالتشريعات واللوائح السارية المفعول منذ مدة طويلة، كما أن هناك حاجة لجذب الاستثمارات وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية.
- ✓ خلق وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا كبيرا في تجهيز المنشآت الكبيرة بالمواد نصف المصنعة، وتساهم هذه الصناعات في الوصول بالاستثمار إلى كافة المناطق والمواقع، كما تعد هذه الصناعات أكثر التصاقا بالأسواق المحلية لتصريف منتجاتها، وعندما يكون حجم الطلب على سلعة ما محدود فإن الإنتاج الصغير الحجم يعتبر بديلا مفضلا للاستيراد وملائما

للتنويع وعليه فالصناعات الصغيرة والمتوسطة تشكل مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي، وآلية حقيقية من آلية التنويع الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

يظل التنويع الاقتصادي هدفا استراتيجيا يجب على الدولة الجزائرية أن تسطر كل الوسائل والآليات لإنجاح تطبيق هذه الاستراتيجية لما لها من أهمية بالغة في تقليص التبعية الاقتصادية للريع وما لهذا الأخير من آثار وانعكاسات سواءا على المدى الطويل أو البعيد.

خاتمة عامة:

وفي الأخير نصل إلى أن التنويع الاقتصادي يعتبر ضرورة ملحة ويحتاج إلى جملة من الاستراتيجيات المتناسقة والمرتبطة فيما بينها لتحقيق الأهداف المراد الوصول إليها خاصة في ظل تراجع أسعار النفط وبالنسبة للجزائر هناك الكثير مما يلزم القيام بها لتحقيق التنويع الاقتصادي والابتعاد من ارتباطها بالنفط.

اختبار الفرضيات:

- ثبوت صحة الفرضية الأولى التي تنص على "كلما حدث تدبدب في أسعار النفط كلما انعكس ذلك على الاقتصاد الوطني "بحيث النفط مرتبط أساسا بالأمن الوطني للدولة وقوتها وهيبتها والذي يؤدي انخفاضه إلى اختلالات في الاقتصاد ويهدد كيانها وسيادتها.
- ثبوت صحة الفرضية الثانية التي تنص على "كلما أولت الحكومة الجزائرية العناية بالبدائل الاقتصادية كلما أدى ذلك إلى تطور وتنوع وتنمية الاقتصاد الوطني "باعتبار القطاعات الأخرى هي التي تؤدي إلى بناء اقتصاد متين وبذلك تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ثبوت صحة الفرضية الثالثة التي تنص على "مستقبل الاقتصاد الجزائري مرهون بالاعتماد على القطاعات الأخرى "وذلك باعتبار أن ما تملكه الجزائر من مقومات ومؤهلات جيدة في القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والسياحة هي التي تؤدي بالاقتصاد الجزائري بالنمو اعتبارا بأن النفط مورد ناضب.

النتائج و الاستنتاجات :

- يعد قطاع المحروقات القطاع الأول في تنمية الاقتصاد الجزائري نظرا لمساهماته المتنوعة في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر، إذ يساهم بأكثر من 95%
- الاعتماد المفرط على قطاع النفط ساهم في تكريس كل أشكال التبعية من غذائية، تجارية، مالية، وما تشكله هذه الأخيرة من انعكاسات على استقرار الاقتصاد.
- يعد التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية أمام الاقتصاد الجزائري للانتقال به من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي.
- تتمتع الجزائر بالكثير من المؤهلات والمقومات لإنجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي سواء زراعيا أو صناعيا أو سياحيا تبقى فقط إعادة الاعتبار لهذه القطاعات وتصحيح الاختلالات التي يعاني منها كل قطاع.

التوصيات

- على الجزائر تنظيم قطاع المحروقات الوطني عن طريق الاستغلال العقلاني لموارد الطاقة والحد من التوسع المفرط في استخراج وتصدير النفط.

- تطوير الصناعات المحلية والصناعات الاستراتيجية التي تساهم في تطوير القطاعات الأخرى.

- الاهتمام بالقطاع الزراعي كونه بديل استراتيجي للنفط ووضع استراتيجية طويلة المدى لتشجيع الاستثمار في هدا القطاع.

- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي.

القرآن الكريم :

سورة الكهف ، الآية 93-96

الكتب:

1- ابراهيم طه عبد الوهاب ، محاسبة البترول ط 2002

2- أحمد شفيق الخطيب ، معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية ، مكتبة لبنان ساحى رياض الصلع ، بيروت . ط 1990

3- أكرم عاطف رواشدة السياحة البيئية والاسس والمرتكزات ، دار الراية للنشر والتوزيع ، ط الاولى عمان ، الأردن ، 2009

4- بيوار خنطي ، البترول أهميته ، مخاطره وتحدياته ، دار اراس للطباعة والنشر ، أربيل ، الطبعة الأولى 2006

5- جمعة ردب طنطيش و محمد أزهر ، سعيد السماك ، دراسات في جغرافية مصادر الطاقة ، منشورات ELGA ، فاليتا ، مالطا ، 1999

6- فالييري مارسيل بالإرشاد مع جون ، ق ينتشر ، عمالقة النفط ، الدار العربية للعلوم 2006 ، بيروت ، لبنان.

7- فريد النجار : ادارة شركة البترول وبدائل الطاقة ، دار الجامعة بالإسكندرية ، مصر 2006

8- فتحي محمد البعجة للتطور الاجتماعي والاقتصادي للبناء السياسي العربي ، الكتاب الاول عن عصر الكولونيالية الي عصر النفط بنغازي – دار النهضةْ، الطبعة الاولي 2006.

9- عدنان الجنابي ، الحكومة الدكتاتوية ، . بغداد ، معهد الدراسات العراقية ، الطبعة الاولى 2013

10- سلم عبد الحسن ، اقتصاديان النفط ، الجامعة المفتوحة ، طرابلس ط 99

11- سمير التتير ، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا ، الجزء الثاني.

12- مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، مستقبل النفط كمصدر للطاقة ط1 .2005 الامارات العربية المتحدة

13- مدحت العراقي دراسات اقتصادية دار الخلدونية للنشر ط8

14- محمد أحمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون ط عنابة ، الجزائر.

15- يسري محمد أو العلا ، مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقاتها على التشريع الجزائري ، دار النهضة العربية ، الطبعة الاولى 1996

16- يسري محمد أبو العلا . نظرية البترول بين التشريع والتطبيق ، دور الواقع بين الواقع والمستقبل ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الاولى لمصر 2008

المذكرات :

1/ أوكيل حميدة، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الإقتصادية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2016.

2/ بوشعور شريفة، تقلبات أسعار النفط و آثارها على الإقتصاد الكلي الجزائري، نموذج متجهات تصحيح الخطأ، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت كلية إدارة المال و الأعمال، 2012.

3/ بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السياحية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية، الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011.

4/ حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009.

5/ عيسى مقيلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008.

6/ عبد الرزاق حمزة، سياسات إستخدام العوائد النفطية في إطار إستراتيجية إستخلاف الثروة البترولية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2002.

7/ فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء و التبعية، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008.

8/ ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007.

9/ محمد فوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الإقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010.

10/ مباركي كريمة، استراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في إطار ضوابط التنيمة المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014.

11/ موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، 2010.

12/ وحيد خيرالدين، أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013.

المجلات :

01/ أوضايفية حدة، الإقتصاد الجزائري و آثار التبعية للنفط، ضرورة التنويع الإقتصادي، مجلة الباحث الإقتصادي، جامعة سكيكدة، العدد 07، جوان 2017.

02/ السعيد بوشول، ندير غانية، سعاد جرمون، المقاولاتية كاستراتيجية للتنويع الإقتصادي، دراسة حالة المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، العدد 07، ديسمبر 2017.

03/ النفط النشأة و التكوين، الإنتاج، التكرير، مجلة العلوم والتقنية، العدد 27، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتنمية، الرياض، ديسمبر 1993.

04/ بن عبدالعزيز سفيان، ابن عبدالعزيز سمير، التنمية الإقتصادية في ماليزيا، تجربة إسلامية رائدة، مجلة البدر، جامعة بشار، الجزائر.

05/ بوبكر بداش، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات رؤية استكشافية و احصائية، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 66، ربيع 2014.

06/ بللعما أسماء، بن عبدالفتاح دحمان، إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية و الإقتصادية، جامعة أحمد درابة أدرار، الجزائر، المجلد 07 العدد 01، 2018.

07/ بعلة الطاهر، انعكاسات و تحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية و الإقتصاد الجزائري، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، ص84.

08/ براجي صباح، شمام عبدالوهاب، دور السياسة الإقتصادية في بعث تنويع الإقتصاديات الريعية لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة تطبيقية على الإقتصاد الجزائري 2000-2014، مجلة الاستراتيجية والتنويع، العدد 13، جامعة مستغانم، 2017.

09/ جبار بوكثير، حميد زرقوط، قراءة لاستراتيجية التنويع الإقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، إنجازات رائدة و آفاق مستقبلية واعدة، مجلة الدراسات المالية و المحاسبة و الإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 07، جوان 2017.

10/ جورج قرم، إخراج الدول العربية من الإقتصاد الربعي، مجلة القبس، العدد 06، أفريل 2010.

11/ عقون شراف، دور السياحة الداخلية في تحقيق التنمية الإقتصادية بالجزائر في ظل المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة آفاق 2013، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، المجلة 07 العدد 02، ديسمبر 2017.

12/ عاطف لافي مزروك، عباس مكي حمزة، التنويع الإقتصادي، مفهومه أبعاده في بلدان الخليج و ممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية و الإدارية، جامعة الكوفة المجلد الثامن العدد 31.

13/ زرموت خالد، التوزيع الإقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، مجلة دراسات في الإقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3، المجلد 06، العدد 03، 2007.

14/ غلاب فاتح، سعيداني محمدالسعيد، رزيقان بوبكر، السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الإقتصادي (حالة ماليزيا، أندونيسيا و المكسيك)، مجلة أقتصاديات المال و الأعمال JFBE، جامعة المسيلة، الجزائر، مارس 2017.

15/ سعيدي يحي، العمراوي سليم، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية لحالة الجزائر، مجلة العلوم الإقتصادية بغداد العراق، العدد 36، 2013.

16/ صالح صالحي، آثار انخفاض أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري نعمة الموارد و لعنة الفساد، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 15، 2015.

17/ مصطفى بودرامة، الطيب قصاص، المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، العدد 12، جوان 2017.

18/ منصوري الزين، واقع و آفاق سياسة الإستثمار في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني.

19/ محمد كريم قروف، قياس و تقسيم مؤشر التنويع الإقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات غرداية، الجزائر، المجلد 09 العدد 02، 2016.

20/ موسى باهي، كمال روانية، التنويع الإقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، الجزائر، العدد05، ديسمبر 2016.

<u>الملتقيات</u> :

4- آيت عكاش سمير ، بن ناصر محمد ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي في الجزائر ،ملتقى وطني نحو استراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع اسعار النفط ، جامعة البويرة ، الجزائر 05 ماي 2015.

2- بوريش أحمد ، تحليل اسباب وانعكاسات الازمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري وتداعياتها بين مخاطر انهيار اسعار النفط وحتمية ايجاد الحلول والبدائل ، الملتقى الدولي.

3- بن لكحل نوال ، الأغا فريد : السياحة في الجزائر ، مقومات ومعوقاتها ، الملتقى الدولي حول الاستثمار السياحي في الجزائر وددزره في تحقيق التنمية ، جامعة الجزائر ، 26 ، 27 نوفمبر 2014

6- زايد مراد ، السياحة كصناعة في الاقتصاد الوطني ، حالة الجزائر ، ملتقى دولي ، جامعة بسكرة ، 09، 10مارس 2010

7- قاسم محمد فؤاد ، محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني بعنوان البيئة المؤسساتية سياسة الاصلاح والتوزيع في الجزائر ، جامعة تلمسان ، الجزائر ،24-24 نوفمبر 2014

1- عبد المجيد قدي ، الاقتصاد الجزائري والنفط ، فرص أم تهديدات ، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد البشرية المتاحة ، ملتقى دولي ، جامعة سطيف ، الجزائر 08/07 أفريل 2008

8- عروب رتيبة ، بوسبعين تسعديت ، أهمية تأهيل تمكين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر ، استمرارية ...ام قطيعة ، جامعة الجزائر.

9- عبد الحميد مرغيت ، تداعيات انخفاض أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري ، ملتقى وطني ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة جيجل ، الجزائر 2015/02/17

5- محمد محجوب الحداد ، تقييم تنافسية السياحة في ليبيا كمصدر بديل في ظل تحرير التجارة الخدماتية الملتقى الدولي الرابع ، جامعة الشلف الجزائر .

المؤتمرات :

1/ المؤتمر الأول : السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين منظمات التنمية القطرية و تأمين للاحتياجات الدولية، المحور الأول، زرواط فاطمة، تلمسان، آثار تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري.

2/ ممدوح عوض الخطيب، التنويع و النمو في الإقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات ادارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، خلال الفترة 16، 17 فيفري 2014.

مواقع إلكترونية :

1/ الدولة الربعية و الإقتصاد الربعي : حدود المفهوم و أبرز السمات

www.vobabylon.edu.ig/vobcoleges/adoupwds-24326-446-pdf./

تاريخ الإطلاع : 2 مارس 2018 على الساعة : 21:00

2/ الديوان الوطني للإحصائيات www.ONS.com

3/ سياسات التنويع الإقتصادي، تجارب دولية و عربية، المعهد العربي للتخطيط.

http://www.arnb-api.org تاريخ الإطلاع : 2018/02/13 على الساعة 15:20

4/ دليل النفط على الرابط : www.Fx.Cmarabic.com

تاريخ الإطلاع : 2018/01/10 على الساعة 22:22

المذّكرات :

1/اوكيل حميدة، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر ،اطروحة دكتراه ،جامعة محمد بوقرة بومرداس،